



النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

التقرير الأدبي

أكتوبر 2023 - 30 سبتمبر 2026



برهان بنسینس



زیاد الهانی



محمد الیوسفی



مراد الزغیدی



النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

التقرير الأدبي

أكتوبر 2023 – 31 سبتمبر 2026

مقدمة عامة

لم تكن ممارسة العمل النقابي والصحفي طوال الثلاث سنوات التي يمسحها هذا التقرير منفصلة عن التحولات السياسية العميقة التي عرفتھا البلاد، بل كانت في قلبھا ومواجهة مباشرة لتداعياتھا. فقد تزامنت هذه الفترة مع إعادة تشكيل متواصل للمشهد السياسي ومؤسسات الدولة، وتراجع واضح في فضاءات الحوار والتعددية، وانحسار أدوار الأجسام الوسيطة، وتضييق متزايد على المجال العام، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على شروط ممارسة الصحافة وعلى قدرة النقابة على أداء دورھا في الدفاع عن المهنة وحقوق الصحفيين والصحفيات.

وقد وجد المكتب التنفيذي نفسه، طوال هذه السنوات الثلاث، أمام مشهد سياسي اتسم بتزايد تركيز السلطة وتراجع آليات التوازن والرقابة، وتقلص المساحات المتاحة للنقاش العام والتفاوض، بما جعل الدفاع عن حرية الصحافة جزء من معركة أوسع من أجل حماية المجال العام نفسه. ولم تعد الاعتداءات على الصحفيين والصحفيات، أو الملاحقات القضائية بسبب العمل الصحفي، أو التدخل في المؤسسات الإعلامية وخطوطها التحريرية، وقائع مهنية معزولة، وإنما أصبحت جزء من مناخ عام تتداخل فيه الخيارات السياسية مع السياسات الأمنية والقضائية والإدارية والاقتصادية، وتؤثر بصورة مباشرة في شروط إنتاج الأخبار وفي قدرة الصحفيين على القيام بدورهم الرقابي.

وفي هذا السياق، تراجعت بصورة متواصلة ضمانات ممارسة حرية الصحافة والتعبير، واتسعت دائرة التتبعات والإيقافات والسجن على خلفية قضايا مرتبطة بالنشر والتعبير والعمل الصحفي. كما شهدت الفترة استعمال نصوص قانونية خارج الإطار التشريعي الخاص بالصحافة لملاحقة صحفيين وصحفيات، وهو ما جعل المعركة من أجل احترام المرسومين عدد 115 و 116 والدفاع عن خصوصية جرائم النشر وحرية الصحافة إحدى القضايا المركزية في عمل النقابة. وقد مثل المرسوم عدد 54، ولا سيما الفصل 24 منه، أحد أبرز عناوين هذا الصراع، بالنظر إلى ما أتاحه من إمكانيات واسعة للتجريم في قضايا النشر والتعبير، وما ترتب عنه من آثار مباشرة على الصحفيين وعلى المجال العام.

ولم يكن ذلك بمعزل عن التحول الذي أصاب علاقة السلطة بالإعلام. فقد شهدت الفترة تضييقا على التغطية الصحفية، ومنعا أو إقصاء من بعض الفضاءات والأنشطة، وتدخل في العمل التحريري، وضغوطا على الصحفيين والصحفيات، إلى جانب عودة مظاهر الرقابة القبلية والبعديّة، بما دفع عددا من المؤسسات والصحفيين إلى ممارسة أشكال متزايدة من الرقابة الذاتية. كما ساهمت هذه البيئة في إضعاف التعددية الإعلامية والحد من المبادرة الصحفية، وفي التأثير على حق المواطنين والمواطنات في إعلام مهني ومستقل ومتعدد.

وفي الوقت نفسه، تأثرت استقلالية الهيئات والمؤسسات المنظمة للقطاع بمناخ سياسي اتسم بتراجع التشاركية وتعطل عدد من آليات التنظيم والتعديل. وقد انعكس ذلك خصوصا على واقع الإعلام السمعي والبصري، في ظل استمرار شلل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، وما رافقه من فراغ تنظيمي ومؤسسي، فضلا عن استمرار الإشكالات المتعلقة بإسناد بطاقات الصحافة المهنية وبطاقات اعتماد الصحافة الدولية، والتصاريح الخاصة بالتغطيات والتصوير، والقيود المفروضة على العمل الصحفي الميداني، بما جعل الصحفيين والمؤسسات أمام بيئة مهنية أقل استقرارا وأكثر عرضة للتدخل والضغط.

وفي موازاة ذلك، تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الإعلامي بصورة متواصلة. فقد تزامنت الأزمة السياسية والحرياتيّة مع أزمة اقتصادية عميقة طالت المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة والجمعياتية، وأدت إلى غلق مؤسسات وتسريح صحفيين وصحفيات، وتأخر صرف الأجور والمستحقات، وتراكم الوضعيات المهنية غير المسواة، واتساع التشغيل الهش والعمل خارج الأطر القانونية. ولم يعد الدفاع عن حرية الصحافة منفصلا عن الدفاع عن الحق في العمل والاستقرار المهني والأجر اللائق والضمان الاجتماعي، إذ أثبتت السنوات الثلاث أن هشاشة الصحفي اقتصاديا ومهنيًا تمثل في حد ذاتها أحد أخطر مصادر إضعاف استقلاليته وقدرته على ممارسة المهنة بحرية.

كما فرض المشهد السياسي والاقتصادي العام على النقابة العمل على أكثر من واجهة: معالجة الملفات المهنية اليومية أو التدخل في النزاعات الاجتماعية داخل المؤسسات الاعلمية، وقضايا الحريات العامة، والملاحقات القضائية، والتشريعات، والاعتداءات على الصحفيين، وأوضاع المؤسسات الإعلامية، والبطالة والهشاشة المهنية، فضلا عن الدفاع عن استقلالية النقابة وحققها في العمل النقابي وفي التفاوض والحوار.

وقد تطلب ذلك حضورا نقابيا متواصلا، ومتابعة يومية للانتهاكات والملفات المهنية والحقوقية، وتدخل عاجلا لفائدة الصحفيين والصحفيات، سواء من خلال الإسناد القانوني ومتابعة الملفات القضائية، أو عبر التحركات الاحتجاجية والوقفات والمسيرات، أو الزيارات الميدانية للمؤسسات الإعلامية، والاجتماعات العامة واللقاءات مع الصحفيين، أو من خلال البيانات والبلاغات والمراسلات والمواقف الموجهة إلى السلطات والهيئات الوطنية والدولية. كما اعتمد المكتب التنفيذي آليات المناصرة القانونية والتشريعية للدفاع عن الإطار القانوني الخاص بالصحافة، والتصدي للنصوص التي تهدد حرية التعبير، والدفع نحو مراجعة التشريعات بما يضمن حماية الصحفيين والصحفيات ويحترم الضمانات الخاصة بجرائم النشر.

وفي مواجهة هذا السياق، لم يقتصر عمل المكتب التنفيذي على رد الفعل تجاه الانتهاكات، بل شمل أيضا الدفاع عن بقاء الصحافة فضاء عموميا مستقلا، وعن حق المجتمع في الوصول إلى المعلومة وفي إعلام حر ومتعدد ومستقل عن السلطة السياسية ومصالح المال والنفوذ. كما سعى إلى حماية استقلالية النقابة باعتبارها شرطا أساسيا لقدرتها على الدفاع عن الصحفيين والصحفيات، وإلى المحافظة على حضورها

كجسم مهني ونقابي مستقل في ظرف تراجعت فيه أدوار العديد من الأجسام الوسيطة وضيق فيه مساحات الحوار الاجتماعي والمدني.

وفي هذا الإطار، اكتسب التضامن الوطني والدولي أهمية متزايدة في عمل النقابة. فقد حرص المكتب التنفيذي على توسيع شبكة علاقاته مع المنظمات النقابية والحقوقية الوطنية والدولية، وتعزيز التعاون مع الهياكل المهنية والمنظمات المدافعة عن حرية الصحافة، وتفعيل آليات التضامن الإقليمي والدولي لفائدة الصحفيين الملاحقين والمُسجونين، وللدفاع عن استقلالية الإعلام وحرية الصحافة في تونس.

وتكتسي حصيلة هذه السنوات الثلاث أهميتها من كونها تعكس، في الآن نفسه، حصيلة العمل النقابي وحجم التحولات التي أصابت البيئة التي يمارس فيها الصحفيون والصحفيات مهنتهم. فعدد كبير من التحركات التي خاضتها النقابة لم يكن هدفه تحقيق مكاسب مهنية جديدة بقدر ما كان موجها إلى حماية مكتسبات قائمة ومنع مزيد من التراجع. وكان على المكتب التنفيذي أن يعمل في بيئة سياسية ومهنية واقتصادية ضاغطة، وأن يواجه في الوقت نفسه الاعتداءات والملاحقات القضائية والتضييقات الإدارية، وأزمات المؤسسات، وتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولات إضعاف الدور النقابي.

وعليه، فإن قراءة حصيلة المكتب التنفيذي خلال الفترة النيابية التي يغطيها التقرير لا يمكن أن تتم بمعزل عن السياق الذي جرى فيه هذا العمل. فهذه السنوات الثلاث شكلت مساراً متصلاً من التحديات، تداخلت فيه الأزمة السياسية مع أزمة الحريات، وتقاطعت فيه هشاشة المؤسسات الإعلامية مع هشاشة الوضع المهني للصحفيين والصحفيات، وأصبح فيه الدفاع عن حرية الصحافة والدفاع عن الحقوق المهنية والاجتماعية والدفاع عن استقلالية العمل النقابي عناوين مترابطة لمعركة واحدة.

ومن هذا المنطلق، يقدم هذا التقرير حصيلة عمل المكتب التنفيذي خلال كامل الفترة النيابية، من خلال توثيق أبرز التحركات والمواقف والملفات التي اشتغل عليها، ورصد تدخله في قضايا حرية الصحافة والتعبير، ومتابعة أوضاع الصحفيين والصحفيات الملاحقين والموقوفين والمُسجونين والمنفيين، والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومتابعة أزمات المؤسسات الإعلامية، والعمل على تطوير الإطار التشريعي المنظم للمهنة، وتعزيز الحضور الوطني والدولي للنقابة، إلى جانب مختلف المبادرات والتحركات التي خاضها المكتب التنفيذي دفاعاً عن الصحافة الحرة والمستقلة والتعددية الإعلامية، وعن حق المجتمع في إعلام مهني ومستقل، وعن النقابة باعتبارها إطاراً مستقلاً للدفاع عن الصحفيين والصحفيات وعن حرية الصحافة

تواصل العمل وفق الاستراتيجية الخماسية للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

عمل المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، طيلة الفترة التي يمسخها التقرير، بشكل منهجي ومنظم وفق التوجهات والأهداف التي ضبطتها الخطة الاستراتيجية الخماسية للنقابة للسنوات 2023-2028، باعتبارها الإطار المرجعي لعمل النقابة وبرامجها وتحركاتها، والتي تركز على المحاور التالية:

- **الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين**، من خلال العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجميع الصحفيين والصحفيات التونسيين، والتصدي للهشاشة المهنية والتهميش، والدفاع عن الحق في العمل اللائق والاستقرار المهني والاجتماعي.
- **دعم صحافة الجودة**، من خلال العمل على توفير بيئة مهنية ملائمة لممارسة صحافة مسؤولة ومستقلة، ودعم آليات التعديل الذاتي للمهنة، بما يساهم في الارتقاء بجودة المضامين الصحفية وتعزيز ثقة الجمهور في وسائل الإعلام.
- **حماية الحريات الصحفية وتعزيزها**، باعتبارها الركن الأساسي لممارسة المهنة وضمان حق الجمهور في إعلام حر ومستقل ومتعدد، والتصدي لكل أشكال التضيق والرقابة والضغط التي تستهدف الصحفيين والصحفيات والمؤسسات الإعلامية.
- **دعم الهيكلة التنظيمية**، بما يسمح بتطوير العمل النقابي وتنظيم الفعل النقابي وتعزيز تشاركيته ونجاعته وديمومته، وتوسيع قاعدة المشاركة والانخراط في هياكل النقابة وآليات اتخاذ القرار.
- **تقديم تصور جديد لإصلاح الإعلام وتطويره يقطع مع المقاربات الترقيعية**، يقوم على مقاربة شاملة ومستدامة تتجاوز الحلول الترقيعية والظرفية، وتضع أسس إصلاح حقيقي للقطاع بما يضمن استقلالية الإعلام وتعدديته واستدامته.
- **بناء القدرات**، من خلال اعتماد منهجية واضحة ومنظمة في التدريب والتكوين، تهدف إلى تطوير القدرات المهنية للصحفيين والصحفيات، ومواكبة التحولات التي يشهدها القطاع الإعلامي والتكنولوجي، وتعزيز قدرتهم على ممارسة مهنتهم وفق المعايير المهنية الحديثة.
- **دعم المجهود التشريعي**، عبر المساهمة في تطوير ومراجعة التشريعات المنظمة لقطاع الصحافة والإعلام، والدفاع عن نصوص قانونية تضمن كرامة الصحفيين وحرية الصحافة وتحمي الصحفيين والصحفيات وتكرس الحق في النفاذ إلى المعلومة.
- **تعزيز النضال النقابي**، باعتباره رافدا أساسيا لاستراتيجيات الوساطة والتفاوض، وتوظيف مختلف الآليات النقابية للدفاع عن حقوق الصحفيين والصحفيات ومعالجة الملفات المهنية والاجتماعية والقطاعية.
- **تعزيز موقع النقابة وطنيا وعربيا ودوليا**، من خلال توسيع شبكة العلاقات والشراكات مع المنظمات النقابية والحقوقية والمهنية، وتعزيز حضور النقابة في الفضاءات الوطنية والإقليمية والدولية، بما يخدم قضايا الصحافة والصحفيين في تونس ويدعم جهود الدفاع عن حرية الصحافة.

الشؤون الاجتماعية والمهنية

اشتغل المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في المجال الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الماضية، على مقاربة استراتيجية لفائدة الصحفيات والصحفيين، سعت إلى دعم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على ضمان أكبر قدر ممكن من مواطن الشغل القارة، وفتح آفاق جديدة لبيئة تشغيلية تراعي التحولات والتطورات التي يشهدها قطاع الصحافة والإعلام، إلى جانب التصدي لسياسات التشغيل الهش والطرده الجماعي للصحفيين والصحفيات في عدد من المؤسسات الإعلامية.

كما عملت النقابة، خلال الفترة نفسها، على تطوير الجانب المهني للصحفيات والصحفيين، من خلال تنظيم سلسلة من التدريبات والتكوينات في مجالات متعددة، بما يساهم في تعزيز قدراتهم المهنية ومواكبة التحولات التي يشهدها القطاع، فضلا عن إبرام عدد من اتفاقيات الشراكة الهامة التي لعبت دورا أساسيا في مساعدة الصحفيين والصحفيات ودعمهم/ن ماديا، وتحسين ظروفهم/ن المهنية والاجتماعية.

وقد تواصل هذا التوجه طيلة الفترة التي يمسخها التقرير، في ظل تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها قطاع الصحافة والإعلام، وما رافقها من غلق عدد من المؤسسات الإعلامية، وفقدان مواطن الشغل، وتنامي أشكال التشغيل الهش، بما استوجب تكثيف تدخلات المكتب التنفيذي ومتابعته للملفات الاجتماعية والمهنية، والعمل على توفير آليات إسناد ودعم لفائدة الصحفيات والصحفيين.

1. الإتفاقيات الاجتماعية :

عملت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، خلال الفترة التي يمسخها التقرير على إبرام وتجديد عدد من اتفاقيات الشراكة مع مؤسسات ومنظمات وفاعلين من مختلف المجالات، وذلك بهدف توفير خدمات وامتيازات لفائدة الصحفيات والصحفيين، ودعمهم/ن ماديا واجتماعيا ومهنيا، وتحسين ظروفهم/ن.

وقد بلغ عدد الاتفاقيات التي تم إبرامها أو تجديدها خلال هذه الفترة **11 اتفاقية شراكة**، وهي كالاتي:

- **7 ديسمبر 2023:** اتفاقية شراكة مع المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين.
- **27 جوان 2024:** اتفاقية شراكة مع مؤسسة **Optic Ayari**.
- **10 جويلية 2024:** اتفاقية شراكة مع وكالة الأسفار **MAGICAL FIRST CLASS**.
- **25 جويلية 2024:** تجديد اتفاقية الشراكة مع اتصالات تونس.
- **16 أوت 2024:** تجديد اتفاقية الشراكة مع المدرسة العليا للصحافة بباريس.
- **3 سبتمبر 2024:** اتفاقية شراكة مع المركز التونسي للكتاب.

- 26 نوفمبر 2024: تجديد اتفاقية الشراكة مع أيام قرطاج المسرحية.
- 15 جانفي 2025: اتفاقية شراكة مع BH Assurance.
- 5 أوت 2025: اتفاقية شراكة مع Tunisie Booking.
- 12 جانفي 2026: تجديد اتفاقية الشراكة مع اتصالات تونس.
- 10 فيفري 2026: اتفاقية شراكة مع مؤسسة FOU DHAILI OPTIC.

وتندرج هذه الاتفاقيات ضمن توجه النقابة نحو تعزيز الإسناد الاجتماعي والمادي للصحفيين والصحفيين، وتنويع الخدمات والامتيازات الموجهة لفانديتهم/ن، بما يساهم في تحسين ظروفهم/ن المهنية والاجتماعية، وتوسيع شبكة الشراكات التي يمكن أن توفر خدمات ذات قيمة مضافة لعموم منظوري النقابة.

2. الدعم القانوني في قضايا الشغل:

في إطار حرص النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين على ضمان الحقوق المهنية والاجتماعية للصحفيين/ات والدفاع عنها، عمل المكتب التنفيذي خلال الفترة النيابية التي يسمحها التقرير على تعزيز الإسناد القانوني في قضايا الشغل، ومواصلة متابعة الملفات المهنية والقضائية للصحفيين/ات، سواء تعلق الأمر بمركزهم/ن القانوني كشاكي أو مشتكى به أو قائم بالحق الشخصي.

وفي هذا الإطار، تم تخصيص لقاء دوري للصحفيين/ات مع محامي القضايا الشغلية بالنقابة بهدف ضمان مزيد من الفعالية والسرعة في تقديم الاستشارات القانونية، ومتابعة الملفات القضائية وتحيين واقع القضايا الشغلية بشكل مستمر.

كما تولى الفريق القانوني للنقابة متابعة مختلف الملفات التي تهم الصحفيين/ات، والتي تنوعت بين القضايا الشغلية والجزائية والتحقيقية والمدنية والعرفية، إلى جانب الشكايات الجزائية التي بادرت النقابة برفعها ضد عدد من المؤسسات، وذلك في إطار الدفاع عن حقوق الصحفيين/ات وحمايتهم/ن من مختلف أشكال الانتهاك والتعسف المهني.

وقد تواصل هذا العمل خلال المدة التي يشملها التقرير مع تسجيل حصيلة مختلفة من القضايا والملفات والاستشارات والنتائج القضائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الفترة الأولى: من أكتوبر 2023 إلى جانفي 2025

وقد تم خلال هذه الفترة العمل على الملفات التالية:

- 49 قضية شغلية أمام أنظار المحكمة الابتدائية.
- 24 قضية شغلية أمام أنظار محكمة الاستئناف.
- 7 قضايا أمام أنظار المحكمة الإدارية.

- 187 استشارة وجاهية ، وذلك في إطار لقاء الأربعاء الأسبوعي.
- 48 ملفا لمؤسسة شمس أف أم، تم رفع القضايا بشأنها والحصول على الأحكام في وقت قياسي جدا، لم يتجاوز أسبوعا.

كما سجل الفريق القانوني خلال هذه الفترة:

- صدور 23 حكما لفائدة النقابة والصحفيين/ات، من بينها 11 حكما في طور التنفيذ.
- تنفيذ عاجل لحكمين، مع استكمال إجراءات التسوية المتعلقة بهما.

ثانيا: الفترة الثانية من جانفي 2025 إلى جويلية 2026

تم العمل في هذه الفترة على الملفات التالية:

- 42 قضية شغلية أمام أنظار المحكمة الابتدائية بتونس.
- 27 قضية شغلية أمام أنظار محكمة الاستئناف بتونس.
- قضية شغلية واحدة أمام أنظار المحكمة الابتدائية بأريانة.
- قضية شغلية واحدة أمام أنظار محكمة الاستئناف بنابل.
- 7 قضايا أمام أنظار المحكمة الإدارية.
- 3 قضايا جزائية أمام أنظار محكمة الاستئناف بتونس.
- 13 شكاية جزائية تمت متابعتها أمام مختلف الفرق الأمنية والجهات القضائية.
- ملف تحقيق واحد أمام قاضي التحقيق.
- ملف واحد أمام مجلس التأديب.

كما سجل الفريق القانوني خلال هذه الفترة النتائج التالية في القضايا الشغلية:

- 34 حكما لفائدة الصحفيين/ات والنقابة أمام مختلف المحاكم.
- 4 أحكام برفض الدعوى.
- 4 ملفات انتهت بالصلح.
- 7 ملفات في طور التنفيذ، إلى جانب 4 أحكام تم تنفيذها.
- 13 ملفا ما تزال منشورة في انتظار الجلسات أو صدور الأحكام أو استكمال إجراءات التقاضي.
- 8 ملفات تم استرجاعها أو التراجع عنها من قبل أصحابها.
- 102 استشارة قانونية بين استشارات وجاهية واستشارات تمت عبر تطبيق واتساب.

3. تحركات نقابية وإجتماعات عامة:

عمل المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، خلال الفترة التي يمسخها التقرير، على متابعة الأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والصحفيات داخل مؤسسات الإعلام العمومي والخاص

والجمعية، من خلال تنظيم سلسلة من الاجتماعات العامة واللقاءات مع العاملات والعاملين بالمؤسسات الإعلامية، والقيام بزيارات ميدانية، إلى جانب عقد جلسات عمل مع الإدارات والمسؤولين عن المؤسسات.

وهدفت هذه التحركات إلى الوقوف على ظروف العمل والاستماع إلى مشاغل الصحفيين والصحفيات والمصورين الصحفيين، والدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، ودعوة إدارات المؤسسات إلى احترام التشريع الجاري به العمل والالتزامات التعاقدية، وتوفير ظروف عمل لائقة وأمنة.

وقد عاين المكتب التنفيذي، خلال هذه الفترة، تواصل مظاهر الهشاشة المهنية داخل عدد من المؤسسات، من خلال الطرد التعسفي، والتأخر في صرف الأجور والمستحقات، والعمل بصيغ تعاقدية غير قانونية، إلى جانب غلق عدد من المؤسسات الإعلامية وفقدان عشرات الصحفيين والصحفيات لمواطني شغلهم، في ظل غياب أطر تشريعية وتعاقدية واضحة تضمن حقوقهم المهنية والاجتماعية.

كما شكلت هذه التحركات مناسبة للدفع نحو إصلاح الأطر المنظمة للعمل داخل مؤسسات الإعلام العمومي، وخاصة مراجعة الأنظمة الأساسية والهياكل التنظيمية، وتسوية الوضعيات المهنية، واحتساب سنوات العمل العرضي، وفتح آفاق التدرج والترقية المهنية، بما يضمن مناخاً اجتماعياً سليماً ويساعد المؤسسات الإعلامية العمومية على أداء دورها المهني.

وفي هذا الإطار، قام المكتب التنفيذي بالتحركات والاجتماعات التالية:

● **20 نوفمبر 2023:** اجتماع المكتب التنفيذي بوفد عن مؤسسة كاكيتوس برود، للنظر في الأوضاع المهنية والاجتماعية للعاملين بالمؤسسة.

● **22 نوفمبر 2023:** عقد اجتماع عام مع الزميلات والزملاء بالإذاعة التونسية، تم خلاله الاستماع إلى أبرز الصعوبات التي تواجه العاملين، وخاصة ظروف العمل الصعبة وغياب دعم

المادي واللوجستي لإنجاز الأعمال الصحفية. وتم التأكيد على ضرورة التسريع في التفاوض حول مشروع النظام الأساسي للمؤسسة، وفتح آفاق جديدة للصحفيين/ات في الخطط الوظيفية من خلال مراجعة الهيكل التنظيمي، إضافة إلى إعادة النظر في التصنيف المهني واحتساب سنوات العمل العرضي ومعالجة عدد من الصعوبات الإدارية والمادية.

واختتم الاجتماع بقاء أولي مع الرئيسة المديرة العامة لمؤسسة الإذاعة التونسية، التي أبدت استعدادها لعقد لقاءات لاحقة مع النقابة للنظر في مختلف الملفات المطروحة والتفاوض بشأنها.

● **23 نوفمبر 2023:** عقد اجتماع عام بمؤسسة التلفزة التونسية، تم خلاله التشديد على أهمية التسريع في تعديل القانون الأساسي الخاص بالمؤسسة ووضع هيكل تنظيمي يتلاءم مع متطلبات العمل الصحفي. واختتمت الزيارة بالاجتماع مع الرئيسة المديرة العامة للتلفزة التونسية عواطف

الدالي، التي أبدت استعداد المؤسسة للتعاطي مع الملفات المطروحة من خلال مقاربة تشاركية تضمن مناخاً اجتماعياً آمناً داخل المؤسسة، وتدعم دورها كمرفق عام يقدم إعلاماً موضوعياً وحرراً ومستقلاً.

- **20 ديسمبر 2023:** عقد المكتب التنفيذي اجتماعاً عاماً بمؤسسة سنيب لابراس، لمتابعة الأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين بالمؤسسة.
- **5 جانفي 2024:** عقد اجتماع مع الصحفيين والصحفيات بإذاعة إي أف أم، لمتابعة أوضاعهم المهنية والاجتماعية.
- **26 جانفي 2024:** عقد اجتماع مع صحفيي وكالة تونس إفريقيا للأنباء، للنظر في ظروف العمل والمشاكل المهنية والاجتماعية.
- **20 فيفري 2024:** عقد جلسة عمل بين وفد من المكتب التنفيذي والرئيس المدير العام لوكالة تونس إفريقيا للأنباء، لمتابعة عدد من الملفات المهنية والاجتماعية المطروحة بالمؤسسة.
- **22 فيفري 2024:** عقد اجتماع بين المكتب التنفيذي للنقابة والرئيس المدير العام لمؤسسة سنيب لابراس – الصحافة اليوم، لمتابعة الأوضاع المهنية والاجتماعية.
- **14 ماي 2024:** تابع المكتب التنفيذي وضعية الزميلات والزملاء العاملين بقناة حنبعل تي في، في ظل الصعوبات المهنية والاجتماعية التي يواجهونها.
- **24 سبتمبر 2024:** عقد أعضاء المكتب التنفيذي اجتماعاً مع الزميلات والزملاء بوكالة تونس إفريقيا للأنباء، لمتابعة تطورات الأوضاع المهنية والاجتماعية بالمؤسسة.
- **2 نوفمبر 2024:** عقد اجتماع بإذاعة إي أف أم، أعقبته سلسلة من التحركات النقابية دفاعاً عن حقوق العاملات والعاملين بالمؤسسة.
- **12 أفريل 2025:** أصدر المكتب التنفيذي بياناً بشأن الأوضاع الاجتماعية والمهنية الصعبة للعاملات والعاملين بقناة حنبعل تي في، أدان فيه الاعتداء الذي تعرضت له الزميلة فاطمة عبدلي إثر مطالبته بحقوقها. كما حملت النقابة إدارة القناة ووزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولية تدهور الأوضاع، ودعت الوزارة إلى الاضطلاع بدورها الرقابي والتدخل العاجل لإيجاد حل جذري للأزمة الاجتماعية بالمؤسسة، مؤكدة تضامنها الكامل مع العاملات والعاملين واستعدادها للدفاع عن حقوقهم/ن بكل الأشكال النقابية المشروعة.
- **25 مارس 2025:** أدى وفد من المكتب التنفيذي للنقابة، رفقة فرع الوسط والساحل، زيارة إلى ولاية القيروان، وعقد اجتماعاً مع صحفيي وصحفيات الجهة للاطلاع على ظروف عملهم والاستماع إلى الصعوبات التي يواجهونها أثناء أداء مهامهم، ومناقشة المقترحات الكفيلة بالارتقاء بالعمل الصحفي وضمان جودته.
- **31 أكتوبر 2025:** تابع المكتب التنفيذي تطورات الوضع داخل جمعية صحفيي "نواة" إثر صدور قرار إداري يقضي بتعليق نشاط الجمعية لمدة شهر. وأصدر بياناً اعتبر فيه القرار تهديداً لحرية العمل الجمعياتي والإعلامي المستقل، وجدد تضامنه مع العاملات والعاملين بالمؤسسة، ورفض توظيف الإجراءات الإدارية والقضائية للتضييق على وسائل الإعلام والجمعيات، قبل أن تستأنف الجمعية نشاطها إثر انتهاء فترة التعليق.

- **23 أفريل 2026:** تابع المكتب التنفيذي تطورات القضية المتعلقة بجمعية "الخط" والإجراءات القضائية الرامية إلى حلها، والتي تم تأجيل النظر فيها إلى شهر أكتوبر 2026، لما تمثله من تهديد لاستمرارية منصة إنكفاضة. وأصدر المكتب التنفيذي بياناً جدد فيه تضامن النقابة مع جمعية الخط والعاملات والعاملين بها، مؤكداً رفض استهداف الإعلام المستقل تحت أي غطاء إداري أو قضائي، ومواصلة الدفاع عن الإعلام الجمعياتي والمستقل وعن حق الصحفيات والصحفيين في العمل داخل مؤسسات إعلامية حرة.
- **22 أفريل 2026:** انطلقت، بتنظيم من المكتب التنفيذي للنقابة وفرع النقابة بالتلفزة التونسية، سلسلة من التحركات الاحتجاجية داخل مؤسسة التلفزة التونسية، تمثلت في حمل الشارة الحمراء، وذلك احتجاجاً على تواصل تعطيل تنفيذ تنقيحات النظام الأساسي لمؤسستي الإذاعة والتلفزة التونسييتين، وعدم تفعيل الاتفاق المتعلق باحتساب سنوات العمل العرضي.
- **20 ماي 2026:** نفذ صحفيو وصحفيات مؤسسة التلفزة التونسية وقفة احتجاجية أمام مقر المؤسسة، بحضور نقيب الصحفيين زياد الدبار وأعضاء المكتب التنفيذي الموسع للنقابة، مواصلة للتحركات المطالبة بتسوية الملفات المهنية والاجتماعية وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالنظام الأساسي واحتساب سنوات العمل العرضي.
- **20 ماي 2026:** نفذ فرع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بالجنوب الشرقي، بالاشتراك مع النقابة الأساسية بإذاعة تطاوين، وقفة احتجاجية أمام مقر الإذاعة، للمطالبة بالتسريع في تنفيذ تنقيحات النظام الأساسي لمؤسستي الإذاعة والتلفزة التونسييتين، وصرف الاعتمادات المخصصة لمنحة الصحافة ومنحة الإنتاج السمعي البصري.

كما تابع المكتب التنفيذي، خلال الفترة تلك الفترة تطورات الأوضاع المهنية والاجتماعية داخل وكالة تونس إفريقيا للأخبار، في ظل تنامي التدخلات في العمل التحريري وما رافقها من مخاوف بشأن استقلالية الوكالة، إلى جانب استمرار عدد من الإشكاليات المهنية والاجتماعية، من بينها التشغيل الهش وتأخر تسوية المستحقات المالية. وساند المكتب التنفيذي تحركات فرع النقابة بالمؤسسة، بما في ذلك الدعوة إلى رفع الشارة الحمراء، تأكيداً على التزامه بالدفاع عن استقلالية التحرير، وصون الوكالة كمرفق إعلامي عمومي، وحماية حقوق الصحفيات والصحفيين العاملين بها.

وتعكس هذه التحركات، على امتداد الفترة التي يعكسها التقرير حرص المكتب التنفيذي على جعل الحضور الميداني والتواصل المباشر مع الصحفيات والصحفيين داخل المؤسسات جزءاً أساسياً من العمل النقابي، وعلى تحويل المشاغل المهنية والاجتماعية إلى ملفات تفاوض وتحرك ومناصرة، مع اعتماد مختلف الأشكال النقابية المشروعة للدفاع عن حقوق العاملات والعاملين في قطاع الصحافة والإعلام.

4. إطلاق تصور جديد للمهنة: «صحفيون فاعلون في بيئة مهنية جديدة»

تشهد البيئة المهنية للصحفيين/ات في تونس، خلال السنوات الأخيرة، تحولات متسارعة وعميقة فرضتها التطورات التكنولوجية والاقتصادية التي يشهدها قطاع الإعلام على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أدت الأزمة الهيكلية التي تعيشها المؤسسات الإعلامية، إلى جانب التأثير المتزايد للإنترنت والمنصات الرقمية والشبكات الاجتماعية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلى إضعاف النماذج الاقتصادية التقليدية للإعلام، والتأثير في موارد المؤسسات وقدرتها على الاستثمار في إنتاج مضامين صحفية ذات جودة، وضمان ظروف عمل لائقة ومستقرة للعاملين/ات بها.

وتتزامن هذه التحولات مع غياب سياسة عمومية متكاملة لدعم المؤسسات الإعلامية وضمان ديمومتها الاقتصادية، بما في ذلك محدودية آليات الدعم الموجهة للصحافة المكتوبة والإلكترونية، وغياب رؤية شاملة لإصلاح الإعلام وتطويره. كما تتسم النماذج الاقتصادية والهيكل التنظيمية لعدد من المؤسسات الإعلامية، العمومية والخاصة على حد سواء، بالهشاشة ومحدودية الابتكار، وهو ما يحد من قدرتها على البحث عن موارد جديدة، وتطوير نماذج اقتصادية مستدامة، وإنتاج مضامين إعلامية مبتكرة تستجيب للتحولات التي يشهدها الجمهور.

كما انعكست هذه الأوضاع على واقع التشغيل داخل القطاع، من خلال تنامي أشكال العمل الهش وغير المستقر، وارتفاع البطالة، خاصة في صفوف الصحفيين/ات الشبان وخريجي معهد الصحافة، ومحدودية فرص الانتداب والاستقرار المهني. وأدى ذلك إلى تراجع قدرة المهنة على توفير مسارات مهنية مستقرة، وعلى تطوير إنتاج صحفي مبتكر يستجيب لاحتياجات قطاعات واسعة من الجمهور، وخاصة الشباب الذين تغيرت ممارساتهم الإعلامية في بيئة تحكمها التكنولوجيات الرقمية والمنصات الاجتماعية.

وترافق ذلك مع أزمة ثقة متزايدة بين المواطن ووسائل الإعلام، نتيجة تراجع قدرة المؤسسات والهيئات المهنية على حماية استقلالية العمل الصحفي من التأثيرات الخارجية، إلى جانب الصعوبات التي تواجهها الصحافة في مواكبة التحولات في عادات استهلاك الأخبار والمعلومات، وفي تطوير مضامين جديدة تستجيب لانتظارات الجمهور وتحافظ في الوقت نفسه على المعايير المهنية والأخلاقية.

وأمام هذه التحولات، برزت الحاجة إلى التفكير بشكل مختلف في أدوار الصحفيين/ات وفي مستقبل المهنة، وعدم الاكتفاء بالمقاربات التقليدية التي تركز أساسا على تدريب الصحفيين/ات في التقنيات الصحفية والمعايير الأخلاقية. فهذه المقاربة، رغم أهميتها، لا تأخذ دائما بعين الاعتبار أن الصحفي/ة يعمل ضمن منظومة مؤسسية واقتصادية لا يتحكم فيها بالضرورة، وأن صحافة الجودة، القائمة على المعايير المهنية والأخلاقية، تحتاج كذلك إلى بيئة مؤسسية واقتصادية وتشريعية تضمن شروط ممارستها.

ومن هذا المنطلق، أطلقت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تصورا جديدا للمهنة تحت عنوان «صحفيون فاعلون في بيئة مهنية جديدة»، يقوم على جعل الصحفيين/ات فاعلين أساسيين في البيئة المهنية والمؤسسية، وتمكينهم/ن من المبادرة والابتكار واستثمار التكنولوجيات الرقمية والنماذج الاقتصادية الجديدة، بما يسمح لهم/ن بتطوير مبادرات صحفية ذاتية، وإنتاج مضامين ذات جودة تستجيب للمعايير المهنية والأخلاقية ولانتظارات الجمهور.

ويهدف هذا التصور إلى الانتقال من مقاربة تكتفي بتأهيل الصحفي/ة للاندماج في سوق شغل قائم، إلى مقاربة تمكنه/ا كذلك من المبادرة وخلق فرص العمل وتطوير مشاريع إعلامية مستقلة ومستدامة، بما يعزز الاستقلالية المهنية ويحد من الهشاشة والتهميش اللذين يطبعان جزءا من واقع القطاع.

وفي هذا الإطار، كانت من أبرز الخطوات التي عملت النقابة على تحقيقها إدراج الصحفيين/ات ضمن منظومة المبادر الذاتي، حيث تقدمت النقابة بمبادرة تشريعية في هذا الاتجاه، وتوج هذا المسار بمصادقة مجلس نواب الشعب، مساء 28 نوفمبر 2024، على التعديل المتعلق بالمبادر الذاتي في إطار التصويت فصلا فصلا على قانون المالية لسنة 2025، بما أفضى إلى إدراج مهنة الصحفي ضمن منظومة المبادر الذاتي بمقتضى الفصل 59 من قانون المالية لسنة 2025.

ومثل هذا المكسب التشريعي خطوة مهمة نحو توفير إطار قانوني جديد للصحفيين/ات، وخاصة للصحفيين/ات المستقلين وخريجي معهد الصحافة والعاملين عن العمل، بما يمكنهم/ن من تطوير نشاطهم/ن المهني في إطار قانوني، والاستفادة من جملة من الامتيازات الإدارية والجبائية، وفتح آفاق جديدة أمامهم/ن لممارسة المهنة وتطوير مشاريع ومبادرات إعلامية مستقلة.

وخلال الفترة الممتدة من جانفي 2025 إلى جويلية 2026، عملت النقابة على تحويل هذا المكسب التشريعي إلى فرصة فعلية لفائدة الصحفيين/ات، من خلال مراقبة المنخرطين/ات في منظومة المبادر الذاتي، وتنظيم برامج للتأطير والتكوين في مجالات ريادة الأعمال الإعلامية وإدارة المشاريع، إلى جانب توفير فرص للحصول على تمويلات موجهة لدعم المبادرات الصحفية المبتكرة وتمكين أصحابها من تطوير مشاريع إعلامية قابلة للاستمرار.

ويندرج هذا التوجه ضمن رؤية أوسع للنقابة تعتبر أن مستقبل الصحافة في تونس لا يرتبط فقط بتطوير مهارات الصحفيين/ات، وإنما كذلك بتهيئة بيئة مهنية واقتصادية وتشريعية جديدة تسمح لهم/ن بالمبادرة والاستقلالية، وتدعم الابتكار في إنتاج المحتوى، وتوفر فرصا جديدة للتشغيل، وتساهم في بناء مؤسسات ومشاريع إعلامية أكثر استدامة.

غير أن هذه الخطوة، على أهميتها، لا يمكن أن تحقق كامل أهدافها دون انخراط مؤسسات الدولة في تصور استراتيجي وتشاركي حول سياسة عمومية للإعلام، تقطع مع نظام إعلامي فوقي وتؤسس لمنظومة إعلامية جديدة تضمن كرامة الصحفيين/ات وتميزهم/ن المهني، وتقطع مع الهشاشة والتهميش التي تسود القطاع، وتحمي ديمومة المؤسسات الإعلامية، وتعزز الالتزام بأخلاقيات المهنة وقيمها، في مشهد إعلامي مستقل ومتنوع ومتعدد، يستجيب للحاجيات الحقيقية للتونسيات والتونسيين في النفاذ إلى الإعلام، ويضمن حقهم في معلومات موضوعية ودقيقة وموثوقة.

5. التدريب والتكوين:

في إطار استراتيجية التكوين والتدريب التي اعتمدتها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين طيلة الفترة النيابية الحالية، حرص المكتب التنفيذي، خلال الفترة التي يمسخها التقرير، على إرساء منظومة للتكوين المستمر تستجيب للتحوّلات التي يشهدها قطاع الصحافة والإعلام، وتستجيب في الآن ذاته للحاجيات الفعلية للصحفيين والصحفيات في مختلف جهات البلاد.

وفي هذا الإطار، قامت النقابة بداية شهر جانفي 2024 باستبيان شمل الصحفيات والصحفيين لرصد حاجياتهم/ن في مجال التطوير والتدريب، وأفرزت نتائجه جملة من الأولويات التدريبية تمحورت أساسا حول:

- السلامة: الرقمية، والجسدية، والقانونية.
- الميديا الجديدة: صحافة الموبايل، والتصوير والمونتاج، والبودكاست، والذكاء الاصطناعي، وتسويق المحتوى.
- الحقوق والحريات: التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالعمل الصحفي.
- صحافة الاختصاص: الصحافة البيئية، وصحافة البيانات، والصحافة الاقتصادية، والصحافة الصحية، وقضايا الهجرة.

وانطلاقا من هذه الأولويات، عمل المكتب التنفيذي، بالشراكة مع عدد من المنظمات والهيئات الوطنية والدولية، على توفير دورات تدريبية متخصصة للصحفيين والصحفيات، سواء في العاصمة أو في الجهات، بما يساهم في تطوير المهارات المهنية، وتعزيز السلامة المهنية والقانونية والرقمية، ومواكبة التحولات التكنولوجية، ودعم قدرة الصحفيين/ات على إنتاج صحافة ذات جودة

خلال الفترة التي يمسخها التقرير تم تنظيم 30 دورات وورشات تدريبية في العاصمة والجهات شملت جملة من المواضيع الهامة من أبرزها:

- نظمت النقابة، بالتعاون مع منظمة اليونسكو، يوم 1 نوفمبر 2023 دورة تدريبية حول «سلامة الصحفيات: التحديات الجديدة»، لفائدة 15 صحفية من العاصمة.
- نظمت النقابة، بالشراكة مع الاتحاد الدولي للصحفيين، يوم 13 نوفمبر 2023 ورشة عمل نقابية داخلية موجهة إلى أعضاء المكتب التنفيذي وطاقم النقابة حول «موضعة الحقوق العمالية للصحفيين في جوهر عمل نقابات الصحفيين».
- نظمت النقابة، يوم 26 نوفمبر 2023، دورة تدريبية حول تقنيات الاتصال والمناصرة لقضايا حرية الصحافة والنفاذ إلى المعلومات، لفائدة القيادات النقابية باللجان والفروع وأعضاء المكتب التنفيذي، بمشاركة 20 مستفيدا.
- نظمت النقابة، يوم 28 ديسمبر 2023، ورشة عمل نقابية حول «بناء آلية نقابية لتقبل الشكاوى حول ممارسات التمييز والعنف والتحرش القائمة على النوع الاجتماعي».

- وبالشراكة مع مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية، نظمت النقابة يوم 2 جويلية 2024 دورة تدريبية في قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان وسيادة القانون، انتفع بها 40 صحفية وصحفيًا.
- كما نظمت النقابة، بالشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يوم 3 جويلية 2024 دورة تدريبية في السلامة الرقمية، انتفع بها 24 صحفية وصحفيًا.
- ونظمت النقابة، بالشراكة مع منظمة اليونسكو ومنظمة المادة 19، سلسلة من الدورات التدريبية حول «حماية الصحفيات خلال تغطية الانتخابات»، استهدفت أكثر من 60 صحفية في العاصمة والجهات.
- نظمت النقابة، بالشراكة مع منظمة اليونسكو، دورة تدريبية على مدى ثلاثة أيام، من 6 إلى 8 ماي 2025، حول «الصحافة في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي – التكنولوجيا الحديثة والتحديات الأخلاقية»، بمشاركة 24 صحفياً وصحفية من مختلف الجهات، بهدف تعزيز قدراتهم/ن في مواكبة التحويلات التكنولوجية وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي، مع التركيز على أخلاقيات المهنة واستكشاف التطبيقات العملية لهذه التقنيات.
- نظمت النقابة، بالشراكة مع منظمة هيغوس وجمعية «الخط»، يوم 21 جوان 2025 دورة تدريبية حول بناء قدرات الصحفيين/ات في السلامة القانونية والمهنية، بهدف تزويدهم/ن بالمعارف والأدوات اللازمة لضمان سلامتهم/ن القانونية والمهنية أثناء ممارسة المهنة.
- نظمت النقابة، بالشراكة مع شبكة أريج للصحافة الاستقصائية، يوم 15 سبتمبر 2025 ورشة تدريبية بعنوان «الذكاء التوليدي وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي»، لفائدة 30 صحفياً وصحفية.
- كما نظمت النقابة، بالشراكة مع منظمة هيغوس وجمعية «الخط»، يومي 20 و 21 سبتمبر 2025 بولاية المهدية، دورة تدريبية حول بناء قدرات الصحفيين/ات في السلامة القانونية والمهنية.
- ونظمت النقابة، بالشراكة مع منظمة المادة 19، سلسلة من الدورات التدريبية لفائدة الصحفيين/ات من مختلف جهات البلاد في مجال التحقق من الأخبار والتربية على الإعلام والمعلومة، وفق توزيع جهوي مكن من مشاركة صحفيين/ات من مختلف الولايات، وذلك حسب الروزنامة التالية:
- **سوسة:** 26 و 27 و 28 سبتمبر 2025، لفائدة ولايات سوسة والمنستير والقيروان والمهدية.
- **بنزرت:** 15 و 16 و 17 أكتوبر 2025، لفائدة ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة.
- **قابس:** 26 و 27 و 28 أكتوبر 2025، لفائدة ولايات قابس ومدنين وتطاوين وقبلي.
- **صفاقس:** 28 و 29 و 30 أكتوبر 2025، لفائدة ولايات صفاقس والقصرين وقفصة وسيدي بوزيد وتوزر.
- **تونس:** 14 و 15 و 16 نوفمبر 2025، لفائدة ولايات تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة ونابل وزغوان.
- نظمت النقابة، بالشراكة مع مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية، يومي 4 و 5 أكتوبر 2025 دورة تدريبية حول الإجراءات الجزائية وحقوق الإنسان، لفائدة 20 صحفياً وصحفية، بهدف

- تمكينهم/ن من المعارف والأدوات العملية لفهم الإجراءات الجزائية وربطها بمبادئ حقوق الإنسان بما يعزز جودة التغطية الإعلامية.
- نظمت النقابة، بالشراكة مع شبكة أريج للصحافة الاستقصائية، يوم 18 نوفمبر 2025 ورشة تدريبية ثانية بعنوان «الذكاء التوليدي وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي»، لفائدة 30 صحفياً وصحفية.
- نظمت النقابة، بالشراكة مع مركز التكوين والإعلام الجبائي، دورة تدريبية في مجال الجبائية والمالية العمومية على مدى أربعة أيام، من 27 إلى 30 نوفمبر 2025، لفائدة 15 صحفياً وصحفية، بهدف تعزيز قدراتهم/ن في تغطية المواضيع الجبائية، وتمكينهم/ن من القراءة التحليلية لقوانين المالية والإجراءات الجبائية، وتوضيح النظام الضريبي المتعلق بمهنة الصحفي.
- كما نظمت النقابة، بالشراكة مع مركز التكوين والإعلام الجبائي، دورة تدريبية ثانية في مجال الجبائية والمالية العمومية من 18 إلى 21 ديسمبر 2025.
- ونظمت النقابة، بالشراكة مع الاتحاد الإفريقي للصحفيين، يومي 27 و28 ديسمبر 2025 دورة تدريبية حول التغيرات المناخية، لفائدة 30 صحفية وصحفي، بهدف تعزيز قدراتهم/ن في التغطية الإعلامية لقضايا التغيرات المناخية، وفق مقاربة مهنية وعلمية تراعي المعايير الصحفية وأخلاقيات المهنة، وتمكّن من تبسيط المفاهيم البيئية المعقدة وتقديمها للرأي العام بصورة دقيقة ومسؤولة.
- ونظمت النقابة، بالشراكة مع الاتحاد الدولي للصحفيين، دورتين تدريبيتين في السلامة المهنية بمقر النقابة، الأولى يومي 19 و20 جانفي 2026، والثانية يومي 26 و27 جانفي 2026.
- نظمت النقابة يوم 12 فيفري 2026، بمقرها، دورة تكوينية بعنوان «إتقان أدوات المصادر المفتوحة الذكية والبحث الرقمي للصحفيين»، بالتعاون مع منظمة المواطنة الرقمية، لفائدة الصحفيين/ات بهدف تطوير مهاراتهم/ن في البحث الرقمي والتحقق من المعلومات.
- كما نظمت النقابة دورتين تدريبيتين حول «صحافة المصادر المفتوحة واستخدامات الذكاء الاصطناعي»، تحت إشراف المدرب المختص في صحافة المصادر المفتوحة، الزميل الصحفي معز الباوي، انتظمت الأولى يومي 2 و3 جويلية 2026، والثانية يومي 8 و9 جويلية 2026.

وقد مكّن هذا المسار من الانتقال بالتكوين النقابي والمهني من الاستجابة للحاجيات التقليدية للصحفيين/ات إلى مواكبة التحولات العميقة التي يشهدها القطاع، خاصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي والسلامة الرقمية وصحافة المصادر المفتوحة والتحقق من المعلومات وصحافة الاختصاص. كما عزز التوجه نحو اللامركزية في التكوين من خلال تنظيم دورات في الجهات وإتاحة المشاركة للصحفيين خارج العاصمة، بما يدعم تكافؤ فرص التطوير المهني ويكرّس التكوين المستمر كأحد ركائز تطوير المهنة وحماية الصحفيين/ات.

مجال الحريات الصحفية

يُعدّ التضيق الممنهج والمؤسساتي على الحريات الصحفية أحد أبرز المؤشرات على خطورة الأزمات التي يعيشها قطاع الصحافة والإعلام، وعلى تراجع الضمانات الفعلية لممارسة المهنة في كنف الحرية والاستقلالية. وفي هذا الإطار، واصل المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين خلال الفترة التي يمسخها التقرير العمل على أكثر من واجهة للدفاع عن حقوق الصحفيين/ات والحريات الأساسية التي تقتضيها الممارسة المهنية الحرة، من خلال التحركات النقابية والميدانية، وإصدار البيانات والمواقف، ومساندة الصحفيين/ات أمام مختلف الجهات، إلى جانب المطالبة بمناخ عام ضامن لحرية الصحافة، وسياسات عمومية للإعلام، وتشريعات تحمي الحريات الصحفية وتضمنها.

1. بيانات ووقفات تضامنية ومساندة للصحفيين/ات

واصل المكتب التنفيذي، اعتماد مختلف أشكال النضال النقابي للدفاع عن الصحفيين/ات وحقوقهم/ن وحرياتهم/ن، في ظل مناخ سياسي اتسم بالقطع مع الأجسام الوسيطة وعدم الاعتراف الفعلي بدور الإعلام الخاص، إلى جانب تنامي التتبعات القضائية والإيقافات والأحكام السالبة للحرية في حق الصحفيين/ات، واستعمال المرسوم عدد 54 في قضايا مرتبطة بممارسة العمل الصحفي والتعبير عن الرأي.

شهدت الساحة الإعلامية تسجيل عدد من الإيقافات والأحكام السجنية في حق الصحفيين/ات، وهو ما دفع المكتب التنفيذي إلى تنفيذ سلسلة من الوقفات التضامنية والاحتجاجية تنديدا بالأحكام السالبة للحرية ورفضاً للتتبعات المثارة ضد الصحفيين/ات، وخاصة تلك القائمة على معنى المرسوم عدد 54.

وقد تمثلت أهم التحركات في:

- وقفة احتجاجية أمام المحكمة الابتدائية بالقيروان، تضامنا مع الزميل الصحفي ياسين الرمضاني، يوم 10 أكتوبر 2023.
- وقفة تضامنية مع الزميل ياسين الرمضاني للمطالبة بإطلاق سراحه، يوم 1 ديسمبر 2023.
- وقفة تضامنية مع الصحفيين/ات المسجونين/ات أمام المحكمة الابتدائية بتونس، يوم 10 جانفي 2024.
- وقفة تضامنية مع الزميل الصحفي خليفة القاسمي، يوم 6 مارس 2024.
- وقفة تضامنية مع الصحفيين/ات بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، يوم 3 ماي 2024.
- وقفة احتجاجية للتضامن مع الإعلاميين مراد الزغدي وبرهان بسيس أمام المحكمة الابتدائية، يوم 22 ماي 2024.

- وقفة تضامنية أمام المحكمة الابتدائية سوسة 1 مع الزميلة شذى الحاج مبارك، يوم 8 جويلية 2024.
- وقفة تضامنية مع الزميل وليد الماجري أمام المحكمة الابتدائية بتونس، يوم 22 أوت 2024.
- وقفة احتجاجية للنقابة أمام المقر المركزي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، يوم 27 أوت 2024.
- وقفة تضامنية مع الصحفيين/ات الفلسطينيين/ات والصحفيين/ات التونسيين/ات المسجونين/ات، يوم 18 أكتوبر 2024.
- وقفة تضامنية مع الزميل الصحفي زياد الهاني أمام المحكمة الابتدائية بتونس، يوم 26 فيفري 2025.
- وقفة تضامنية مع الصحفيين/ات التونسيين/ات المسجونين/ات ومع شهداء الصحافة الفلسطينية، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، يوم 3 ماي 2025.
- وقفة تضامنية مع الصحفي مراد الزغدي أمام المحكمة الابتدائية بتونس، يوم 15 ماي 2025.
- تنظيم يوم تضامني مع الزملاء والزميلات بموقع «نواة»، يوم 13 نوفمبر 2025، بمقر النقابة.
- تنظيم تحرك وطني بساحة الحكومة بالقصبة، يوم 20 نوفمبر 2025، بالتوازي مع تحركات في الجهات، تأكيدا على وحدة الصف الصحفي ودفاعا عن حرية الصحفيين/ات وكرامتهم/ن.
- وقفة تضامنية مع الزميلة شذى الحاج مبارك أمام محكمة الاستئناف بتونس، يوم 2 ديسمبر 2025.
- وقفة تضامنية مع الزميل الصحفي مراد الزغدي تزامنا مع جلسة محاكمته بمحكمة الاستئناف بتونس، يوم 14 أبريل 2026.
- وقفات احتجاجية وحمل الشارة الحمراء بمقر التلفزة التونسية، يوم 22 أبريل 2026.
- وقفة تضامنية مع الصحفي مراد الزغدي أمام مقر النقابة، يوم 24 أبريل 2026.
- وقفة تضامنية مع الزميل الصحفي زياد الهاني أمام المحكمة الابتدائية بنهج باب بنات بتونس، يوم 30 أبريل 2026.
- وقفة احتجاجية لفرع الصحفيين بالتلفزة التونسية وفرع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بالجنوب الشرقي، يوم 20 ماي 2026.
- وقفة تضامنية مع الزميل الصحفي زياد الهاني أمام المحكمة الابتدائية تونس 1، يوم 12 جوان 2026.
- وقفة تضامنية مع الزميل الصحفي زياد الهاني، يوم 26 جوان 2026.
- وقفة تضامنية مع الزميل الصحفي محمد اليوسفي من أمام القطب القضائي الاقتصادي والمالي، يوم الثلاثاء 8 سبتمبر 2026.
- وقفة تضامنية مع الزملاء الصحفيين المسجونين من أمام مقر نقابة الصحفيين التونسيين يوم 11 سبتمبر 2026.

كما لم يقتصر التحرك الميداني على الوقفات، حيث قام المكتب التنفيذي بزيارات إلى عائلات الصحفيين/ات المسجونين/ات، من بينها زيارة عائلة الصحفي **خليفة القاسمي** بتاريخ 10 أكتوبر 2023، وزيارة عائلة الصحفية **شذى الحاج مبارك** يوم 26 ماي 2024، في إطار مساندة العائلات والتأكيد على مواصلة النقابة متابعة أوضاع الصحفيين/ات الموقوفين/ات والمسجونين/ات.

وبالتوازي مع التحركات الميدانية، خاض المكتب التنفيذي معركة متواصلة عبر البيانات والمواقف الرسمية، باعتبارها إحدى أدوات الضغط والدفاع عن حرية الصحافة، حيث عملت النقابة على التنديد بمختلف التجاوزات والانتهاكات المسلطة على الصحفيين/ات، والضغط على الجهات القضائية والتنفيذية وكل الأطراف المعنية من أجل احترام حقوقهم/ن وضمان حقهم/ن في ممارسة مهنتهم/ن بحرية واستقلالية.

وفي هذا الإطار أصدرت النقابة أكثر من **120** بيانا خلال هذه الفترة التي يعكسها التقرير، دعت في عدد منها إلى إطلاق سراح الصحفيين/ات المسجونين/ات **خليفة القاسمي** و**ياسين الرمضاني** و**برهان بسيس** و**مراد الزغدي** و**شذى الحاج مبارك** و**محمد بوغلاب** و**سنية الدهماني** و**زياد الهاني** و**محمد اليوسفي**، كما استتكرت ظروف السجن التي تعرض لها عدد من الصحفيين/ات، وما رافقها من مساس بحقوقهم/ن الأساسية.

كما خصصت النقابة جانبا هاما من بياناتها للتنديد بالضغوط التي مارسها **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات** على الصحفيين/ات ووسائل الإعلام، والدعوة إلى رفع الوصاية عن الإعلام واحترام استقلاليته.

كما مثل **رفض المرسوم عدد 54** أحد أبرز محاور المواقف النقابية خلال هذه الفترة، حيث أدانت النقابة بشكل متواصل إحالة الصحفيين/ات بمقتضاه، واستعماله كأداة لتجريم العمل الصحفي والتضييق على حرية التعبير، وجددت دعوتها إلى الإيقاف الفوري للعمل بهذا النص، والإسراع بتنقيحه داخل مجلس نواب الشعب بما ينسجم مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية الضامنة لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة.

وتصدت النقابة، من خلال بياناتها ومواقفها، لمختلف أشكال التضييق على العمل الصحفي، بما في ذلك **منع الصحفيين/ات من التصوير والتغطية الميدانية، وحرمانهم/ن من متابعة القضايا والجلسات بالمحاكم، والتعتيم الإعلامي الذي مارسه بعض المؤسسات العمومية، وفي مقدمتها وزارة العدل،** معتبرة أن هذه الممارسات تمسّ بحق المواطنين في النفاذ إلى المعلومة وتقوّض مبدأ علنية المحاكمات.

كما نهت النقابة إلى خطورة سياسة التعتيم الممنهج التي رافقت عددا من الأحداث الوطنية، وفي مقدمتها **أحداث المزونة وحراك قابس**، حيث تعرض الصحفيون/ات إلى المنع من التغطية أو التضييق على عملهم/ن، معتبرة أن هذه الممارسات تمثل انتهاكا لحرية الصحافة ولحق الرأي العام في الحصول على معلومة دقيقة وموثوقة.

وشملت المواقع النقابية كذلك التنديد بالمماطلة غير المبررة في إسناد بطاقات الصحفي المحترف لسنة 2025، وتأخير منح تراخيص العمل للصحفيين/ات العاملين لفائدة وسائل الإعلام الدولية، باعتبار أن هذه العراقيل الإدارية تمثل شكلا من أشكال التضييق على ممارسة المهنة وتمسّ من استقلالية الصحفيين/ات وحقهم/ن في النفاذ إلى أماكن العمل والتغطية.

وفي السياق ذاته، تصدت النقابة لخطابات التحريض والكراهية التي استهدفت الصحفيين/ات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، معتبرة أن حملات التشويه والتحريض تمثل تهديدا مباشرا لسلامتهم/ن ولحرية العمل الصحفي. كما أدانت خطابات العنصرية والكراهية الموجهة ضد المهاجرين والأفارقة جنوب الصحراء، مؤكدة أن الدفاع عن الحقوق والحريات لا يتجزأ، وأن مناهضة جميع أشكال التمييز والتحريض تمثل جزءا أصيلا من التزام النقابة بالدفاع عن قيم حقوق الإنسان وحرية التعبير.

ويعكس هذا المسار، بما شمله من تحركات ميدانية وبيانات ومواقف وزيارات تضامنية، تمسك النقابة بدورها في الدفاع عن حرية الصحافة وحماية الصحفيين/ات من مختلف أشكال التضييق، وتحويل الانتهاكات والتجاوزات المسجلة إلى ملفات نقابية وحقوقية تحظى بالمتابعة والمناصرة، بما يكرّس حرية الصحافة كحق أساسي وضمانة للممارسة الديمقراطية.

2. ندوات صحفية:

مثّلت الندوات الصحفية إحدى أبرز أدوات المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في الدفاع عن حرية الصحافة والتعبير، والتعريف بالقضايا المهنية والحقوقية التي تشغل القطاع، وممارسة الضغط من أجل معالجة الملفات العالقة. وخلال الفترة التي يمسخها التقرير، نظم المكتب التنفيذي أكثر من 55 ندوة صحفية، شكّلت فضاء للتعبير عن مواقف النقابة وتقديم المعطيات للرأي العام، والتضامن مع الصحفيين/ات، ومساءلة السلطات العمومية حول التزاماتها تجاه قطاع الإعلام.

وتناولت بعض هذه الندوات التصدي للمرسوم عدد 54 وما ترتب عنه من تتبعات ومحاكمات طالت الصحفيين/ات وقيدت حرية التعبير، حيث جددت النقابة رفضها لاستعمال هذا النص في التضييق على العمل الصحفي، ودعت إلى تنقيحه بما يضمن حماية حرية الصحافة والتعبير.

كما خصص جانب هام من الندوات للتعبير عن التضامن مع الصحفيين/ات المسجونين/ات وبقية الصحفيين/ات الذين تعرضوا للتتبعات أو التضييقات، والمطالبة بإطلاق سراح الصحفيين/ات وضمان حقهم/ن في ممارسة مهنتهم/ن في كنف الحرية والاستقلالية والكرامة.

وتطرقت الندوات كذلك إلى واقع قطاع الإعلام والتحديات المهنية والاجتماعية التي يواجهها الصحفيون/ات، حيث دعت النقابة السلطة التنفيذية إلى تحمل مسؤولياتها في معالجة ملفات القطاع وإيجاد حلول للملفات المهنية العالقة، مع التأكيد على ضرورة وضع سياسات عمومية واضحة للإعلام تضمن استدامة المؤسسات الإعلامية وتحمي حقوق العاملين فيها.

كما تناولت عددا من الملفات المرتبطة بممارسة المهنة، من بينها إسناد بطاقات الصحفي المحترف، والتراخيص اللازمة للصحفيين/ات العاملين لفائدة وسائل الإعلام الدولية، وحقوق الصحفيين/ات في النفاذ إلى المعلومات وممارسة التغطية الميدانية، واحترام استقلالية العمل الصحفي.

وجددت النقابة، في مختلف هذه المناسبات، دعوتها إلى مجلس نواب الشعب لتحمل مسؤوليته في حماية حرية الصحافة والتعبير، والتسريع في النظر في المبادرات التشريعية ذات الصلة بالمهنة، وفي مقدمتها مبادرة تنقيح المرسوم عدد 54، بما يضمن ملاءمة التشريعات الوطنية مع أحكام الدستور والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وقد كرّست هذه الندوات حضور النقابة في النقاش العام حول مستقبل الإعلام، ومكنتها من عرض مواقفها ومقترحاتها، والتفاعل مع مختلف التطورات التي شهدتها القطاع، إلى جانب تحويل القضايا المهنية والحقوقية إلى ملفات مطروحة أمام الرأي العام والسلطات المعنية.

3. أنشطة ومبادرات في مواجهة المرسوم عدد 54:

عملت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، خلال الفترة النيابية التي يمسحها التقرير على مواجهة الانعكاسات الخطيرة للمرسوم عدد 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال على حرية الصحافة والتعبير، وذلك عبر مسارات متوازية جمعت بين المبادرة التشريعية، والمناصرة، والتوعية، والتعبئة، والدفاع عن الصحفيين/ات المتتبعين/ات بموجبه. كما واصلت النقابة رصد مختلف الانحرافات التي قد تطل التشريعات المنظمة للعمل الصحفي، والتفاعل المبكر مع مشاريع القوانين والمبادرات التشريعية ذات الصلة بحرية الصحافة والتعبير، انطلاقا من دورها في اقتراح تطوير التشريعات المحلية بما يعزز حماية الصحفيين/ات ويضمن الحقوق والحريات الأساسية.

وفي هذا الإطار، وبعد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات، قرر المكتب التنفيذي التوجه إلى مجلس نواب الشعب للمطالبة بتنقيح المرسوم عدد 54، الذي تم بموجبه تتبع عدد من الصحفيين/ات وإيداعهم/ن السجن ومحاكمتهم/ن وإصدار أحكام سالبة للحرية في حقهم/ن، بما اعتبرته النقابة مساسا جوهريا بحرية التعبير والصحافة، وخاصة في الفضاء الرقمي.

وعقدت النقابة يوم 10 جانفي 2024 لقاء مع عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب، خُصص للباحث حول آليات التعاون بين النقابة والمجلس في مشاريع القوانين المتعلقة بحرية الصحافة وحرية التعبير، وتم خلاله التطرق إلى المرسوم عدد 54 لسنة 2022 ومقترح النقابة بشأن ضرورة تنقيحه.

وبناء على ذلك، ساعدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عددا من النواب على إعداد مقترح قانون لتنقيح المرسوم عدد 54 لسنة 2022، تم تبنيه من قبل 40 نائبا وتقديمه إلى مكتب مجلس نواب الشعب في فيفري 2024، قبل أن يتبع ذلك تقديم عريضتين للمطالبة باستعجال النظر فيه، في انتظار إحالته على لجنة الحقوق والحريات.

وفي إطار دعم المسار التشريعي وتعزيز الضغط من أجل تنقيح المرسوم، أطلقت النقابة يوم 26 ماي 2024 حملة رقمية للتعريف بمخاطر المرسوم عدد 54 على حرية الصحافة والتعبير، ولتذكير مجلس نواب الشعب بضرورة الإسراع في مناقشة مقترح التنقيح، وهي حملة واصلت النقابة تجديدها بشكل متواتر للتأكيد على موقفها الرافض لاستعمال المرسوم في التضييق على الصحفيين/ات.

أ. بيانات التنديد بالمرسوم والدفاع عن الصحفيين/ات والمتبعين/ات بموجبه

مثّلت البيانات والمواقف الرسمية إحدى أهم أدوات النقابة في مواجهة المرسوم عدد 54، حيث ركزت على التنديد باستعماله في ملاحقة الصحفيين والإعلاميين والمدونين، معتبرة أنه تحوّل إلى أداة لتقييد حرية الصحافة والتعبير، ودعت إلى وقف التتبعات القضائية القائمة على أساسه، واعتماد المرسوم عدد 115 لسنة 2011 في القضايا المتعلقة بالنشر والصحافة.

كما رافقت النقابة الصحفيين/ات والمتبعين/ات بموجب المرسوم من خلال تنظيم والدعوة إلى وقفات تضامنية واحتجاجية لمساندتهم/ن، والمطالبة بالإفراج عن الموقوفين/ات منهم/ن، ورفض سياسة ترهيب الصحفيين/ات والتضييق عليهم/ن بسبب ممارستهم/ن لمهنتهم/ن أو تعبيرهم/ن عن آرائهم/ن.

وبمناسبة مرور ثلاث سنوات على صدور المرسوم، جدّدت النقابة في بيان لها رفضها القاطع لمواصلة العمل به بصيغته الحالية، وأكدت جملة من المطالب الرامية إلى إنهاء العمل بهذا النص، وضمان احترام حرية الصحافة والتعبير، وحماية الصحفيين/ات من التتبعات التي تمسّ من حقهم/ن في ممارسة المهنة بحرية واستقلالية.

ب. متابعة المبادرة التشريعية والدفع نحو تنقيح المرسوم

واكبت النقابة مختلف مراحل المبادرة التشريعية الرامية إلى تنقيح المرسوم عدد 54، وواصلت الدفاع عن ضرورة الإسراع في مناقشتها والمصادقة عليها، باعتبار أن مراجعة هذا النص تمثل مدخلا أساسيا لحماية حرية الصحافة والتعبير ورفع القيود التي فرضها على العمل الصحفي.

كما انتقدت النقابة تعطّل إحالة مشروع التنقيح على الجلسة العامة، ودعت رئاسة مجلس نواب الشعب إلى تحمل مسؤولياتها الدستورية والقانونية في دفع المسار التشريعي نحو الأمام. ومع انطلاق أشغال لجنة التشريع العام، جدّدت النقابة تأكيدها أن تنقيح المرسوم عدد 54 يمثل أولوية تشريعية لحماية الحريات الصحفية وضمان انسجام المنظومة القانونية مع مقتضيات حرية الصحافة والتعبير.

ج. الندوات والشراقات الوطنية حول المرسوم عدد 54

حرصت النقابة على توسيع دائرة المناصرة ضد المرسوم عدد 54، من خلال تنظيم والمشاركة في ندوات وطنية وشراقات مع منظمات مهنية وحقوقية، بهدف توحيد الجهود ورفع الوعي بمخاطره القانونية والدستورية والعملية على حرية الصحافة والتعبير.

وفي هذا الإطار، نظمت النقابة، بالشراكة مع الهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ندوة صحفية خُصصت لعرض المخاطر الدستورية والقانونية والعملية للمرسوم عدد 54، والدعوة إلى الإفراج عن مبادرة تنقيحه ومواصلة المسار التشريعي في اتجاه مراجعته.

كما شاركت النقابة في تنظيم ندوة وطنية بالشراكة مع منظمة مراسلون بلا حدود والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة Access Now، خُصصت لبحث تأثير المرسوم عدد 54 على حرية الصحافة والحق في النفاذ إلى المعلومة، وجددت خلالها النقابة دعوتها إلى الإسراع بتنقيح المرسوم واعتماد المرسوم عدد 115 لسنة 2011 كمرجع قانوني في القضايا المتعلقة بالصحافة والنشر.

وبذلك، لم يقتصر تعامل النقابة مع المرسوم عدد 54 على التنديد به بعد صدوره أو متابعة تداعياته على الصحفيين/ات، وإنما انخرطت في مسار متكامل للمناصرة من أجل تغييره، جمع بين المبادرة التشريعية، والتحرك لدى مجلس نواب الشعب، والضغط الإعلامي والنقابي، والحملات الرقمية، والبيانات، والندوات والشراكات مع الهيئات المهنية والحقوقية، إلى جانب الدفاع المباشر عن الصحفيين/ات المنتبحين/ات بموجبه.

4. رصد وتوثيق إنتهاكات الحريات الصحفية:

واصلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، خلال الفترة التي يمسحها التقرير تطوير آليات رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الصحفيين/ات وحرية الصحافة، وتعزيز تدخلاتها لدى الجهات المعنية، إلى جانب العمل على نشر الوعي بالمخاطر والانتهاكات التي تهدد سلامة الصحفيين/ات وحرية ممارسة المهنة. وقد اعتمدت النقابة في ذلك مقاربة تجمع بين الرصد والتوثيق، والمناصرة، والتدخل المؤسساتي، وبناء الشراكات، والتواصل مع وسائل الإعلام والرأي العام وأصحاب القرار.

أ. تواصل نسق عمل وحدة رصد الانتهاكات في حق الصحفيين وحرية الصحافة:

في إطار مواكبة السياقات المتغيرة وتساعد أشكال التضيق على حرية الصحافة والصحفيين/ات، واصلت وحدة رصد الانتهاكات في حق الصحفيين وحرية الصحافة بالنقابة القيام بدورها في متابعة وتوثيق مختلف الاعتداءات والتجاوزات التي تطال الصحفيين/ات أثناء ممارسة عملهم/ن، وإصدار التقارير الدورية حول واقع الحريات الصحفية.

كما عملت الوحدة على تطوير أدواتها الاتصالية والتوعوية، من خلال إنتاج محتوى تفاعلي ومبسط، شمل الفيديوهات، والرسومات المعلوماتية، والورقات التفسيرية، بما يساهم في تبسيط المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالانتهاكات وتوسيع دائرة الوصول إلى الصحفيين/ات، والرأي العام، وصناع القرار، ومختلف أصحاب المصلحة.

وقد مكن هذا التوجه من جعل الرصد والتوثيق أداة أساسية في جهود النقابة للمناصرة والدفاع عن حرية الصحافة، من خلال توفير المعطيات والمؤشرات التي تساعد على تشخيص المخاطر، وتحديد أشكال الانتهاكات، وبناء المواقف والتدخلات النقابية على أساس موثق.

ب. التدخل لدى السلطة المعنية للحماية وللمساءلة أو للتعويض:

اعتمدت النقابة مقارنة تقوم على المناصرة والتدخل المباشر لدى الجهات المعنية بالانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين/ات، بهدف حماية الضحايا، والدفع نحو اتخاذ إجراءات تصحيحية لفائدتهم/ن، ومساءلة المتورطين في الاعتداءات، والعمل على منع تكرارها مستقبلا.

وفي هذا الإطار، عملت النقابة على بناء وتعزيز قنوات التواصل مع المصادر والمؤسسات الرسمية، وتحفيزها على الاعتراف بالتزاماتها القانونية في مجال حماية الصحفيين/ات وضمان سلامتهم/ن، وعلى اعتماد إجراءات وسياسات وقائية وتصحيحية تعزز احترام سيادة القانون ومبادئ المساءلة والعدالة وعدم الإفلات من العقاب.

ومن بين هذا المجهود يمكن ذكر:

● ملف الملاحقات القانونية وحماية الصحفيين:

واصلت النقابة شراكتها مع وزارة الداخلية، القائمة منذ سنة 2017، في مجال ضمان أمن وسلامة الصحفيين والتصدي للاعتداءات التي تطالهم/ن، وذلك على مستويين:

● المستوى الأول: حماية الصحفيين خلال العمل الميداني:

من خلال خلية الأزمة المحدثة داخل وزارة الداخلية، والتي تتولى التنسيق المباشر مع وحدة الرصد بالنقابة، خاصة في حالات الاحتجاز التعسفي أو أثناء التغطية الميدانية للاحتجاجات والأحداث الكبرى التي تشهدها البلاد. وواصلت وحدة الرصد في هذا الإطار تقديم التوصيات المتعلقة بتفعيل دور خلية الأزمة وتطوير آليات التنسيق والتدخل لفائدة الصحفيين/ات.

● المستوى الثاني: المساءلة عن الاعتداءات:

من خلال إحالة الاعتداءات المنسوبة إلى أعوان الأمن على تفقدية الأمن وفتح تحقيقات بشأنها، مع مواصلة النقابة المطالبة بالإعلان عن نتائج هذه التحقيقات والإجراءات التأديبية المتخذة في حق الأعوان المتورطين في الاعتداءات على الصحفيين/ات، خاصة في ظل بقاء نتائج عدد من التحقيقات غير معلنة.

كما واصلت وزارة الداخلية مساهمتها السنوية في اللقاء الخاص باليوم العالمي لمناهضة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، الذي تنظمه النقابة وشركاؤها، حيث يتم خلال هذه المناسبة عرض السياسات العامة المتعلقة بحماية الصحفيين ومناقشة واقع الشراكة وأفاق تطويرها.

وفي إطار سعيها إلى بناء آليات مشتركة للتدخل والوقاية، عملت النقابة كذلك على تطوير شراكات مع الجهات المتدخلة في المسارات الانتخابية، بالنظر إلى خصوصية وأهمية التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية والانتخابات وإعلان النتائج. وفي هذا السياق، أعدت النقابة ورقة عمل خاصة بالانتخابات مكّنت من بناء شراكة مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، على إثر لقاء جمع أعضاء المكتب التنفيذي بأعضاء الهيئة، وتمحورت حول جملة من النقاط، من أبرزها تركيز آلية تنسيق للتدخل لفائدة الصحفيين/ات خلال تغطيتهم/ن للانتخابات المحلية، بما يساهم في توفير بيئة أكثر أمانا وتوازنا لممارسة العمل الصحفي والحد من الاعتداءات والتجاوزات.

ج. نشر الوعي بالاعتداءات:

اعتمدت النقابة سياسة اتصالية مفتوحة مع وسائل الإعلام، خاصة في إطار حملات المناصرة المتعلقة بسلامة الصحفيين/ات والحريات الصحفية، وحرصت على تحويل المعطيات التي توفرها عملية الرصد والتوثيق إلى رسائل توعوية ومناصرة موجهة إلى الصحفيين/ات والرأي العام وأصحاب القرار.

وفي هذا الإطار، نظمت النقابة وشاركت في عدد من الفعاليات والمناسبات الدولية والوطنية، من بينها اليوم العالمي لحرية الصحافة واليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، إلى جانب فعاليات و فرق عمل تناولت قضايا سلامة الصحفيين/ات والمخاطر التي تهددهم/ن أثناء ممارسة المهنة.

كما عملت النقابة على تنظيم حملات دعم ومساندة موجهة إلى الرأي العام وأصحاب القرار والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، بهدف التعريف بالانتهاكات المسجلة والضغط من أجل وضع حد لها وتعزيز حماية الصحفيين/ات.

وبالتوازي مع ذلك، واصلت النقابة العمل على تنمية قدرات الصحفيين/ات في مجال السلامة المهنية، والتعريف بالمخاطر التي قد تواجههم/ن أثناء أداء مهامهم/ن، بما يعزز قدرتهم/ن على الوقاية من الاعتداءات والتعامل معها، ويكرس السلامة باعتبارها أحد الشروط الأساسية لممارسة مهنة الصحافة بحرية واستقلالية.

وقد مكّن هذا المسار المتكامل من تعزيز موقع الرصد والتوثيق كأداة مركزية في عمل النقابة، ليس فقط لتسجيل الانتهاكات التي تظال الصحفيين/ات، وإنما أيضا لتوجيه تدخلاتها ومناصرتها لدى الجهات المعنية، ودعم جهود المساءلة، ونشر الوعي، وبناء سياسات وشراكات أكثر فاعلية في مجال حماية الصحفيين وحرية الصحافة.

د. تقديم الدعم القانوني لضحايا اعتداءات حرية الصحافة:

حرصت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين على توفير الدعم والمرافقة القانونية للصحفيين والصحفيات ضحايا الاعتداءات على حرية الصحافة، في إطار التزامها بضمان حقهم في التقاضي والإنصاف ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات. وشملت هذه المرافقة مختلف مراحل وإجراءات

التقاضي، من خلال تقديم الاستشارات القانونية، وإعداد الملفات، والمتابعة والنيابة أمام الجهات القضائية المختصة.

وخلال هذه الفترة تولى الفريق القانوني للنقابة النيابة والمرافعة أمام المحاكم في **77 ملفا قضائيا** في مختلف أطوار التقاضي بما يعكس استمرارية الدعم القانوني الذي توفره النقابة لفائدة ضحايا الاعتداءات على حرية الصحافة، وتعزيز فرص إنصافهم ومساءلة مرتكبي الانتهاكات.

كما قام الفريق القانوني للنقابة بصياغة الشكاوى وإجراء المعاینات القانونية لفائدة الصحفيين ضحايا الإعتداءات في **29 ملف تشكي أمام القضاء** صدر في 7 منها أحكام لفائدة الصحفيين/ات الضحايا في حين تم ابرام الصلح في 5 منها وبقيت الملفات الأخرى في طور البحث

هـ. إعداد دليل الصحفي في مواجهة المتابعات القضائية:

في إطار تمكين الصحفيين والصحفيات من معرفة حقوقهم في مواجهة الملاحقات القضائية، قدمت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، يوم **10 ديسمبر 2024**، بمناسبة إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وبالشراكة مع **الاتحاد الدولي للصحفيين**، دليلا إجرائيا حول مواجهة التحقيقات والمتابعات القضائية.

وجاء إعداد هذا الدليل بالنظر إلى تشعب القوانين الجزائية والإجراءات التي يمكن أن تطال الصحفيين أثناء أداء مهامهم، وتشنت النصوص القانونية المنظمة للنشر والصحافة، بما قد يجعل الصحفي في بعض الحالات غير قادر على الإحاطة بحقوقه والإجراءات التي يتعين عليه اتباعها، خاصة في الحالات الاستعجالية أو التي يتعذر فيها الاتصال بمحام أو مختص في القانون.

ويقدم الدليل بصورة مبسطة أهم القواعد والإجراءات التي يحتاجها الصحفي في مواجهة الملاحقات القضائية، بما يساعده على التعرف إلى حقوقه والتصرف السليم في مختلف مراحل الإجراءات.

و. إعداد الورقة التوجيهية الخاصة بالتغطية الإعلامية للمحاكمات:

في إطار دعم الممارسة المهنية وتعزيز التغطية الإعلامية المسؤولة للقضايا ذات الطابع القضائي، أعدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين **ورقة توجيهية خاصة بالتغطية الإعلامية للمحاكمات**، وضعتها على ذمة الصحفيين والصحفيات للاستئناس بها عند متابعة القضايا والمحاكمات، وفي مقدمتها قضية «التأمر»، إلى جانب مختلف القضايا القضائية التي تشهدها البلاد.

وتهدف الوثيقة إلى توفير مرجع مهني يساعد الصحفيين/ات على إنجاز تغطيات دقيقة ومسؤولة تراعي خصوصية المسار القضائي وتحترم المعايير المهنية والأخلاقية المنظمة للعمل الصحفي، مع تكريس التوازن بين ضمان حرية الصحافة والحق في النفاذ إلى المعلومات من جهة، واحترام الضوابط القانونية والقيم الأخلاقية وحقوق جميع أطراف التقاضي وضمانات المحاكمة العادلة من جهة أخرى.

كما تندرج هذه المبادرة ضمن حرص النقابة على تعزيز حق الجمهور في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة، مع المحافظة على استقلالية العمل الصحفي واحترام حقوق الأطراف المعنية بالقضايا القضائية.

ز. إعداد دليل الصحفي حول أفضل الممارسات لحماية الصحفيين العاملين في الميدان:

في إطار جهودها لتعزيز سلامة الصحفيين والصحفيات وتمكينهم/ن من الأدوات العملية اللازمة لمواجهة المخاطر المهنية، أصدرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين دليلا مبسطا حول أفضل الممارسات والتوصيات الأساسية لحماية الصحفيين العاملين في الميدان.

وجاء إعداد هذا الدليل استجابة للتحديات والانتهاكات التي يواجهها الصحفيون والصحفيات أثناء أداء مهامهم/ن، والحاجة إلى توفير مرجع عملي وسهل الاستخدام يساعدهم/ن على اتخاذ القرارات المناسبة في مختلف السياقات الميدانية. ويتضمن الدليل إرشادات تتعلق بحقوق الصحفيين وواجباتهم، وآليات الحماية القانونية المتاحة، وسبل توثيق الاعتداءات والانتهاكات وفق منهجية تضمن سلامة الأدلة وإمكانية الاستناد إليها في مسارات التقاضي والمناصرة.

كما يتناول أفضل الممارسات في التعامل مع الجرائم الإلكترونية والانتهاكات المرتكبة عبر الفضاء الرقمي، وإجراءات تقديم الشكاوى والتظلمات، إلى جانب توضيح الإطار القانوني المنظم لحق الصحفي في التصوير والتغطية الميدانية، وكيفية التصرف في حالات المنع أو التضييق.

ر. إعداد وثيقة توجيهية لضمان تغطية إعلامية مهنية للمهرجانات الصيفية:

في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز حرية العمل الصحفي وتحسين ظروف تغطية الفعاليات الثقافية، أعدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين دليلا مرجعيا للممارسات الفضلى في إدارة العلاقة بين المهرجانات ووسائل الإعلام، استجابة للإشكاليات التي وثقتها وحدة الرصد خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما ما تعلق منها بإسناد الاعتمادات، والحق في النفاذ إلى المعلومة، وظروف التغطية الميدانية، وغياب آليات واضحة لمعالجة الإشكاليات التي تواجه الصحفيين والصحفيات أثناء أداء مهامهم.

ويتضمن الدليل مجموعة من المبادئ والتوصيات العملية الموجهة إلى إدارات المهرجانات والمؤسسات الثقافية، بهدف إرساء علاقة مؤسساتية تقوم على احترام حرية الصحافة، والشفافية، والمساواة بين مختلف وسائل الإعلام، وضمان الحق في النفاذ إلى المعلومة، بما ينسجم مع التشريعات الوطنية والمعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير والإعلام.

كما يقترح إجراءات عملية تشمل مختلف مراحل التغطية الإعلامية، من اعتماد سياسة إعلامية واضحة وآليات شفافة لإسناد الاعتمادات، إلى تنظيم التواصل مع وسائل الإعلام وتوفير الظروف المهنية الملائمة للعمل الميداني، وصولا إلى إرساء آليات سريعة لمعالجة الإشكاليات التي قد تعترض الصحفيين خلال التغطيات، وتعزيز التنسيق بين إدارات المهرجانات ووحدة الرصد بالنقابة.

ويأتي هذا الإصدار في سياق سعي النقابة إلى توحيد الممارسات الفضلى في إدارة العلاقة بين المهرجانات ووسائل الإعلام، والحد من الإخلالات التي تمس حقوق الصحفيين والصحفيات، بما يضمن تغطية إعلامية مهنية ومستقلة، ويكرس حق الجمهور في الوصول إلى معلومات دقيقة ومتوازنة حول الأنشطة والتظاهرات الثقافية.

الجانب التشريعي

في إطار اهتمامها بأهمية التشريعات في حماية مهنة الصحافة وضمان حقوق الصحفيين وتطوير بيئة العمل الإعلامي، عملت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين خلال الفترة التي يغطيها التقرير على توسيع حضورها في المسار التشريعي والانفتاح على مجلس نواب الشعب والتواصل مع النواب، ليس فقط للتعبير عن مواقف القطاع تجاه مشاريع القوانين والمراسيم، وإنما أيضا للمساهمة في بلورة مبادرات تشريعية تستجيب لحاجات الصحفيين وللتحديات التي يواجهها قطاع الإعلام. وقد شكل هذا التوجه امتدادا للمجهود الذي بذلته النقابة في علاقة بالمرسوم عدد 54 لسنة 2022، والمتمثل في المبادرة واقتراح البدائل القانونية بدل الاكتفاء بمقاومة النصوص التي تهدد حرية الصحافة.

وفي هذا السياق، برزت مبادرتان تشريعتان تكتسبان أهمية خاصة بالنسبة إلى المهنة والصحفيين، أولاهما تتعلق بالتربية على وسائل الإعلام والاتصال، وثانيتهما تتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري وتنظيم هيئة الاتصال السمعي البصري. وتختلف المبادرتان في موضوعهما، لكنهما تلتقيان في هدف أساسي هو توسيع الاعتراف بالدور المهني للإعلاميين والاتصاليين، وإرساء إطار قانوني ومؤسسي أكثر ملاءمة لممارسة المهنة وتطويرها.

أولا: مقترح إحداث خطة مدرس مادة التربية على وسائل الإعلام والاتصال

في 1 جويلية 2025 تم إيداع مقترح القانون عدد 076/2025 المتعلق بإحداث خطة «مدرس مادة التربية على وسائل الإعلام والاتصال» بالمؤسسات التربوية العمومية وانتداب خريجي معهد الصحافة وعلوم الأخبار، وأحيل رسمياً إلى لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة يوم 3 جويلية 2025 وتم عقد اجتماع حولها مع جهة المبادرة. وقد حظيت المبادرة بتوقيع 82 نائباً، وهو ما منحها منذ البداية دعماً برلمانياً واسعاً.

وتكتسي المبادرة أهمية خاصة بالنسبة إلى النقابة لأنها لا تتعامل مع الصحافة باعتبارها مجرد ممارسة داخل المؤسسات الإعلامية، وإنما تنظر إلى المعرفة الإعلامية باعتبارها اختصاصاً يمكن أن يؤدي وظائف جديدة داخل المجتمع. فإحداث مادة للتربية على وسائل الإعلام والاتصال داخل المؤسسات التربوية يعني تحويل جزء من الخبرة التي راكمها الصحفيون وخريجو معهد الصحافة في التحقق من المعلومات وتحليل الخطاب وفهم آليات إنتاج الأخبار والتعامل مع المحتوى الرقمي إلى معرفة تربوية يستفيد منها الأطفال والشباب.

ومن هذه الزاوية، فإن المبادرة تستجيب في الوقت نفسه لحاجتين: حاجة المجتمع إلى حماية الناشئة من التضليل والمحتويات الزائفة ومخاطر الفضاء الرقمي، وحاجة خريجي الإعلام إلى فتح مجالات مهنية جديدة تتلاءم مع اختصاصهم. ولذلك كان دعم النقابة على المبادرة صياغة وتنسيقاً ودعماً مرتبطاً ليس فقط بالبعد التربوي، وإنما أيضاً بالدفاع عن قيمة الاختصاص الإعلامي وعن حق خريجي معاهد الصحافة في إيجاد مسارات مهنية جديدة.

وتظهر أهمية المبادرة بالنسبة إلى الصحفيين بصورة أوضح إذا ما نظرنا إليها من زاوية التشغيل. فالسوق الإعلامية التقليدية لا تستطيع استيعاب كل خريجي الصحافة، في حين أن الحاجة إلى المختصين في الإعلام والاتصال أصبحت تتجاوز غرف الأخبار إلى المدرسة والإدارة والمؤسسات العمومية. ومن شأن إحداث خطة مدرس مادة التربية على وسائل الإعلام والاتصال أن يفتح مجالاً مهنياً جديداً أمام

خريجي معهد الصحافة وعلوم الأخبار، وأن يجعل التكوين الإعلامي معترفاً به ضمن اختصاصات تحتاجها الدولة في مجال التربية والتثقيف الرقمي.

ولا تقتصر أهمية مبادرة التربية على وسائل الإعلام والاتصال على إحداث مادة مدرسية جديدة أو استحداث خطة مدرسين مختصين، وإنما تفتح النقاش على مسألة أوسع اشتملت عليها النقابة، تتعلق بإعادة الاعتبار لخريجي الصحافة وعلوم الأخبار والاتصال داخل منظومة التشغيل العمومي، وخاصة في مجال الاتصال الحكومي والمؤسساتي. فالتكوين الذي يتلقاه خريج معهد الصحافة لا يحصر كفاءته في ممارسة العمل الصحفي داخل مؤسسة إعلامية، بل يؤهله أيضاً لممارسة وظائف متعددة في إنتاج المعلومة، وإدارة المحتوى، والتحقق من المعطيات، وإعداد المضامين الاتصالية، والتواصل الرقمي، والعلاقات مع وسائل الإعلام.

ومن هذا المنطلق، فإن تطوير سياسة عمومية للاتصال يجب أن يكون جزءاً من النقاش الموازي لمبادرة التربية على وسائل الإعلام. فالدولة، إلى جانب حاجتها إلى إعلام عمومي وخاص تعددي ومستقل، تحتاج أيضاً إلى اتصال مؤسساتي مهني وشفاف داخل الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والبلديات، بما يضمن حق المواطن في الحصول على المعلومة المتعلقة بعمل المرفق العمومي، ويسهل عمل الصحفيين في النفاذ إلى المعطيات، ويحد من الفراغ الاتصالي الذي يفتح المجال أمام الإشاعة والمعلومات غير الدقيقة.

وفي هذا السياق، يصبح انتداب خريجي الصحافة وعلوم الأخبار والاتصال حصرياً داخل مكاتب الاتصال خياراً يرتبط مباشرة بسياسة التشغيل. فوجود عدد كبير من خريجي الاختصاص الذين لا يجدون فرصاً تتناسب مع تكوينهم يكشف محدودية المقاربة التي تحصر مستقبل الصحفي في المؤسسات الإعلامية وحدها. وفي المقابل، فإن العدد الكبير من الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والهيكل المحلية يمثل مجاًلاً يمكن أن يستوعب جزءاً مهماً من هذه الكفاءات، إذا ما أعيد تنظيم وظائف الاتصال داخل الدولة على أساس مهني واضح.

وتدافع النقابة في هذا الإطار عن القطع مع منطق إسناد مسؤوليات الاتصال بصورة ظرفية أو اعتماد الإلحاق من هيكل أخرى، وإرساء سياسة انتداب واضحة ومستمرة للكفاءات المختصة في الإعلام والاتصال. فمكتب الاتصال داخل المؤسسة العمومية لا ينبغي أن يكون مجرد واجهة لإنتاج البلاغات، وإنما وحدة مهنية تتولى إعداد المعلومة وتوثيقها، وإنتاج المضامين الرقمية والورقية، وإدارة العلاقة مع الصحفيين، وتيسير النفاذ إلى المعطيات، ومواكبة التحولات التي فرضتها المنصات الرقمية.

ويمثل هذا التوجه أحد المسارات العملية لمقاومة البطالة في صفوف خريجي معهد الصحافة وعلوم الأخبار. فبدل أن يبقى النقاش حول تشغيلهم مرتبطاً بانتدابات محدودة في المؤسسات الإعلامية، يمكن للدولة أن توسع قاعدة الطلب على اختصاصهم عبر إدماجهم في المدرسة، وفي الاتصال الحكومي، وفي الاتصال المؤسساتي، وفي الهياكل العمومية والمحلية. وهو ما يحول سياسة التشغيل من معالجة ظرفية للبطالة إلى سياسة تستثمر في اختصاص موجود أصلاً داخل منظومة التعليم العالي.

كما أن انتداب المختصين في الإعلام والاتصال داخل مؤسسات الدولة لا يخدم الخريجين وحدهم، بل يمكن أن ينعكس مباشرة على جودة المعلومة العمومية. فوجود مهنيين قادرين على جمع المعطيات والتحقق منها وتقديمها بلغة واضحة، وإدارة العلاقة مع وسائل الإعلام، والتفاعل مع المنصات الرقمية،

من شأنه أن يحسن جودة الاتصال بين الدولة والمواطن، ويعزز الشفافية، ويقلل من الاعتماد على الاتصال المناسب أو الخطاب الدعائي.

ومن هنا تبرز العلاقة العضوية بين التربية على وسائل الإعلام والاتصال، وسياسة التشغيل، وإصلاح الاتصال الحكومي والمؤسساتي. فالمبادرة التشريعية تفتح مجالاً جديداً لخريجي الصحافة داخل المدرسة العمومية، لكن الرؤية الأوسع التي دافعت عنها النقابة تقوم على عدم حصر هذا المجال في قطاع التربية، وإنما توسيعه ليشمل مختلف هياكل الدولة التي تحتاج إلى كفاءات إعلامية واتصالية. وبذلك يصبح خريج الصحافة قادراً على العمل في أكثر من مسار مهني، دون أن يفقد ارتباطه بتخصصه الأصلي.

ويكتسب هذا الطرح أهمية خاصة في علاقة بمستقبل الأجيال الجديدة من خريجي معهد الصحافة، لأن مقاومة البطالة لا تكون فقط عبر المطالبة بانتدابات ظرفية، وإنما عبر توسيع سوق العمل نفسها وخلق وظائف جديدة تستجيب للتحويلات التي طرأت على طبيعة الإعلام والاتصال. ومن هذه الزاوية، فإن العمل النقابي على مبادرة التربية على وسائل الإعلام والاتصال يتجاوز الدفاع عن إحداث مادة مدرسية، لي طرح تصوراً أوسع للاعتراف بالكفاءة الصحفية داخل الدولة والمجتمع، وربط التكوين الجامعي بحاجات التشغيل، وتحويل الإعلام والاتصال من اختصاص يعاني محدودية في فرص العمل إلى اختصاص تستثمر الدولة في كفاءاته داخل المدرسة والإدارة والمؤسسات العمومية. وهكذا، فإن القيمة المهنية للمبادرة لا تقاس فقط بعدد الخطط التي يمكن أن تحدثها في المؤسسات التربوية، وإنما أيضاً بما يمكن أن تفتحه من أفق لإعادة بناء سياسة الدولة في تشغيل خريجي الإعلام والاتصال، من خلال مسارين متكاملين: التربية على وسائل الإعلام من جهة، وتطوير الاتصال الحكومي والمؤسساتي من جهة أخرى. وهذا ما يجعلها، بالنسبة إلى النقابة، جزءاً من معركة أوسع من أجل حماية المهنة وتحسين شروط العيش منها، والحد من بطالة خريجي الصحافة، والاعتراف بالكفاءة الإعلامية باعتبارها حاجة فعلية للدولة والمجتمع وليست مجرد اختصاص محصور في المؤسسات

وبالتالي، فإن ما تحقق في هذه المبادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو إيصال مطلب مهني وتربوي إلى المؤسسة التشريعية، وتوفير أرضية برلمانية واسعة له، وفتح نقاش حول تحويل التربية الإعلامية إلى مادة مدرسية وإلى مجال تشغيل لخريجي الصحافة، فيما يبقى استكمال المسار التشريعي رهيناً بأعمال اللجنة والمراحل اللاحقة للمناقشة والمصادقة.

ثانياً: مقترح قانون حرية الاتصال السمعي البصري وتنظيم هيئة الاتصال السمعي البصري

أما المبادرة الثانية فتعود إلى 27 فيفري 2025، تاريخ إيداع مقترح القانون الأساسي عدد 014/2025 المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري وتنظيم هيئة الاتصال السمعي البصري وضبط اختصاصاتها. وقد تقدم بالمقترح 16 نائباً

وقد أُحيل المقترح يوم 10 أفريل 2025 إلى لجنة التشريع العام كلجنة متعدهة أصالة، مع إحالة النص إلى لجنة الحقوق والحريات لإبداء الرأي.

وتكتسي هذه المبادرة أهمية مباشرة بالنسبة إلى الصحفيين العاملين في الإذاعات والتلفزات والمؤسسات السمعية البصرية، لأنها تتعلق بالقواعد القانونية والمؤسساتية التي تحكم القطاع الذي يمارسون فيه مهنتهم. فإعادة بناء هيئة تعديلية للاتصال السمعي البصري ليست مسألة إدارية مجردة، بل لها علاقة

مباشرة بحرية المؤسسات الإعلامية والتعددية وتنظيم المضامين والإشهار وضمان استقلالية العمل الإعلامي.

كما أن أهمية المبادرة بالنسبة إلى الصحفيين تكمن في أنها تسعى إلى معالجة الفراغ التعديلي والمؤسساتي الذي عرفه قطاع الاتصال السمعي البصري، وإرساء قواعد واضحة تحكم علاقة المؤسسات الإعلامية بالجهة التعديلية. وكلما كان الإطار القانوني واضحاً ومستقراً، أمكن توفير شروط أكثر وضوحاً لممارسة العمل الصحفي، وحماية التعددية، وتنظيم القطاع بعيداً عن الحلول الظرفية.

ومن هذا المنطلق، فإن انخراط النقابة في هذا المسار يمثل دفاعاً عن الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية وليس فقط أمام القضاء أو عند وقوع الاعتداء عليه. فالتشريع المنظم للقطاع يؤثر في شروط عمله، وفي استقلالية المؤسسة التي يعمل بها، وفي طبيعة العلاقة بين المالك والإدارة وغرفة الأخبار، وفي قواعد التعددية والمضامين والإشهار.

قيمة المبادرتين في العمل النقابي

وتبرز أهمية هذين المسارين في أنهما يعكسان تحولاً في طبيعة العمل النقابي الذي قامت به النقابة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فإلى جانب التصدي للنصوص التي تهدد الصحفيين، ولا سيما المرسوم عدد 54، توجهت النقابة نحو صناعة البدائل التشريعية والدخول في حوار مباشر مع النواب حول قوانين يمكن أن تغير، بصورة ملموسة، شروط ممارسة المهنة.

فمقترح التربية على وسائل الإعلام والاتصال يفتح أمام خريجي الصحافة مجالاً مهنيًا جديدًا داخل المدرسة العمومية، ويعيد الاعتراف بقيمة التكوين الصحفي خارج الوظائف التقليدية. أما مقترح حرية الاتصال السمعي البصري وتنظيم الهيئة التعديلية فيتعلق مباشرة بالإطار الذي يعمل داخله آلاف الصحفيين والعاملين في القطاع السمعي البصري وبالشروط المؤسسية لممارسة الصحافة داخله.

وبذلك، لم يكن انفتاح النقابة على مجلس نواب الشعب مجرد خلق نقاش برلماني، وإنما محاولة لتحويل المطالب المهنية إلى خيارات تشريعية قابلة للتنفيذ: حماية الصحفي من النصوص الزجرية، خلق مجالات تشغيل جديدة لخريجي الإعلام، إعادة تنظيم قطاع السمعي البصري، وتعزيز حق الجمهور في إعلام متنوع ومستقل.

وتكمن قيمة هذا المسار أيضاً في أن أثر التشريع على حياة الصحفي لا يظهر فقط في النصوص التي تمنحه حقاً مباشراً، وإنما كذلك في القواعد التي تحدد أين يمكنه أن يعمل، وتحت أي شروط يعمل، وما هي الضمانات المحيطة بعمله، وما هي فرص خريج الصحافة في إيجاد موقع مهني داخل الدولة والمجتمع. ومن هذه الزاوية، شكل الاشتغال على هاتين المبادرتين إضافة إلى العمل الكبير على تنقيح المرسوم 54 جزءاً من محاولة النقابة توسيع مفهوم الدفاع عن الصحفي، من الدفاع عنه عند تعرضه للانتهاك إلى العمل على بناء البيئة القانونية والمؤسسية التي تسمح له بممارسة مهنته والعيش منها بصورة أكثر إستقراراً

أخلاقيات المهنة

تواصل النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين اعتبار أخلاقيات المهنة الركيزة الأساسية لبناء صحافة مهنية ومستقلة وذات جودة، قادرة على الإسهام في تكريس الحق في المعلومة ودعم مسار ديمقراطي يقوم على التعددية واحترام حقوق الإنسان. وانطلاقاً من هذا التصور، واصلت النقابة خلال الفترة التي يشملها التقرير العمل على دعم المقاربات التعديلية والتعديل الذاتي، وترسيخ ثقافة الالتزام بالمواثيق والقواعد المهنية، والتنسيق مع مختلف هيكل المهنة، والتذكير في مختلف الفعاليات والأنشطة التي نظمتها بضرورة احترام أخلاقيات المهنة باعتبارها شرطاً أساسياً لممارسة صحفية مسؤولة تحظى بثقة الجمهور وتخدم المصلحة العامة.

وفي هذا الإطار، عملت النقابة على تطوير مجموعة من الأدوات والوثائق التوجيهية الموجهة إلى الصحفيين والصحفيات، بهدف مساعدتهم/ن على التعامل المهني مع الملفات والقضايا ذات الحساسية الخاصة، وتعزيز التعديل الذاتي للمحتوى الإعلامي، والوقاية من الانتهاكات المهنية، بما يدعم جودة الصحافة واستقلاليته.

أ. أخلاقيات التغطية الإعلامية لقضايا الهجرة غير النظامية:

في ظل تصاعد الخطابات العنصرية وخطابات الكراهية في التعاطي الإعلامي مع ملف الهجرة غير النظامية، خاصة تجاه المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، تابعت النقابة هذا المنحى وسجلت انزلاقات لدى بعض وسائل الإعلام والصحفيين نحو مضامين تفتقر إلى التوازن والدقة وتغلب الإثارة على المسؤولية المهنية.

واستجابة لذلك، أعدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، في ماي 2024، [ورقة توجيهية حول واجبات الصحفيين/ات وحقوقهم/ن وأدوارهم/ن إزاء الرأي العام في سياق أزمة الهجرة غير النظامية](#)، بهدف توضيح الضوابط المهنية والأخلاقية التي يتعين احترامها عند تناول هذا الملف، والتأكيد على واجب التثبت من المعلومات، واحترام الكرامة الإنسانية، وتجنب خطاب الكراهية والتحريض والتمييز، واعتماد معالجة متوازنة تستند إلى المصادر الموثوقة والمقاربات الحقوقية.

كما تابعت النقابة، عبر وحدة الرصد، حملات التحريض والهرسلة الرقمية التي استهدفت مؤسسات إعلامية وصحفيين بسبب تغطيتهم لهذا الملف، مؤكدة أن حرية الصحافة تقتضي في الآن ذاته الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، بما يحفظ حق الجمهور في معلومة دقيقة وموثوقة ويساهم في صون السلم الاجتماعي.

ب. إعداد وثيقة توجيهية للتغطية الإخبارية والإعلامية للانتخابات الرئاسية 2024:

تزامنا مع الانتخابات الرئاسية لسنة 2024، أعدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وثيقة توجيهية للتغطية الإخبارية والإعلامية للانتخابات الرئاسية، بالتنسيق مع مجلس الصحافة وعدد من المنظمات الوطنية المعنية بالشأن الإعلامي، وذلك بهدف توفير مرجع مهني يساعد الصحفيين/ات على إنجاز تغطية انتخابية قائمة على معايير الحرية والتعددية والمساواة على امتداد مختلف مراحل المسار الانتخابي.

وفي هذا الإطار، عقدت النقابة يوم الثلاثاء 13 أوت 2024 اجتماعا مع ممثلي هيكل المهنة من صحفيين/ات ورؤساء مؤسسات إعلامية وخبراء، للتداول في آليات التعديل الذاتي للتغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية 2024، بالاستناد إلى الوثيقة التوجيهية والقواعد المهنية المعتمدة في العملية الانتخابية.

ج. إعداد مخطط تفصيلي لرصد التغطية الإعلامية للانتخابات:

بعد إعداد الوثيقة التوجيهية الخاصة بالتغطية الإخبارية والإعلامية للانتخابات الرئاسية 2024، أعدت النقابة مخططا تفصيليا للتغطية الإعلامية للانتخابات بهدف تمكينها من رصد المحتوى الإعلامي وفق مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي تسمح بتحديد مدى احترام وسائل الإعلام للقواعد المهنية والقانونية والأخلاقية خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية.

وشملت عملية الرصد جملة من الخروقات والتجاوزات المحتملة، من بينها الانحياز لمرشح محدد، والدعاية والإشهار السياسي، والتلب والشتم والتحريض، ونشر نتائج سبر الآراء ونوايا التصويت قبل إغلاق آخر صندوق اقتراع، وتقديم بيانات مزورة أو مغالطة، والتشويه، وبث خطاب الكراهية، وخرق سرية الاقتراع داخل مراكز أو مكاتب الاقتراع أو بمحيطها، والدعاية خلال فترة الصمت الانتخابي، وغيرها من الممارسات التي يمكن أن تمس سلامة التغطية الانتخابية ونزاهتها.

وتتمثل مهمة رصد التغطية الإعلامية للانتخابات في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمحتوى وسائل الإعلام خلال الفترة الانتخابية، ونشر التقارير الناتجة عن هذه التحليلات للعموم، بما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة المهنية.

كما تمكن عملية الرصد الداخلي لوسائل الإعلام من دعم التعديل الذاتي للمحتوى السياسي المتعلق بالعملية الانتخابية، من خلال توفير مؤشرات موضوعية حول مدى التزام المؤسسة الإعلامية بجودة المحتوى الصحفي، والتوازن في عرض المواقف والتصريحات والأحداث، واحترام التنوع، إلى جانب مدى التقيد بالضوابط القانونية والالتزامات تجاه المترشحين والجمهور واحترام أخلاقيات المهنة.

د. الدفع نحو التعديل الذاتي وإنقاذ قطاع الإعلام:

في إطار وعيها بالأزمة الهيكلية والعميقة التي يعيشها قطاع الإعلام، والتي تهدد استمرارية المهنة الصحفية وتضعف قدرتها على أداء دورها كخدمة عامة سيادية، دعت النقابة يوم 31 جانفي 2024 جميع هيكل المهنة إلى الاجتماع والتداول في واقع القطاع وتقديم مقترحات الإنقاذ الضرورية.

واندرج هذا المسار ضمن مقاربة النقابة الرامية إلى إشراك مختلف مكونات القطاع في صياغة الحلول، وتعزيز آليات التعديل الذاتي، باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية لضمان استقلالية المهنة وتحسين جودة المحتوى الإعلامي وترسيخ مسؤولية وسائل الإعلام تجاه الجمهور والمجتمع.

هـ. إعداد ورقة توجيهية للتغطية الإعلامية للمحاكمات:

في إطار دعم الصحفيين والصحفيات في تغطية الشأن القضائي، أعدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ورقة توجيهية خاصة بالتغطية الإعلامية للمحاكمات، ووضعتها على ذمة الصحفيين/ات للاستئناس بها عند متابعة القضايا ذات الطابع القضائي، وفي مقدمتها قضية «التأمر»، وسائر المحاكمات ذات الاهتمام العام.

وهدفت هذه الوثيقة إلى توفير مرجع مهني يساعد الصحفيين/ات على إنجاز تغطيات دقيقة ومسؤولة تراعي خصوصية المسار القضائي، وتحترم قرينة البراءة وضمانات المحاكمة العادلة وأخلاقيات المهنة، بما يحقق التوازن بين حق الجمهور في النفاذ إلى المعلومة واحترام الضوابط القانونية والأخلاقية المنظمة للتغطية القضائية وحقوق جميع أطراف التقاضي.

و. إعداد ورقة توجيهية للتغطية الإعلامية للمهرجانات الصيفية:

في سياق متابعتها للإشكاليات المتكررة التي واجهها الصحفيون والمصورون الصحفيون خلال تغطية المهرجانات الصيفية، أعدت النقابة ورقة توجيهية نحو ضمان تغطية إعلامية مهنية للمهرجانات الصيفية، تضمنت جملة من المبادئ والإجراءات الرامية إلى تنظيم العلاقة بين إدارات المهرجانات ووسائل الإعلام على أسس من الشفافية والمساواة واحترام حرية العمل الصحفي.

كما ذكرت الوثيقة الصحفيين والمصورين الصحفيين بجملة من الالتزامات المهنية، من بينها احترام قواعد السلامة والتنظيم الداخلي للمهرجانات، وإبراز بطاقات الاعتماد عند الطلب، واحترام حقوق الملكية الفكرية والالتزام بأخلاقيات المهنة، مع التأكيد على أن بطاقة الاعتماد امتياز مهني شخصي لا يجوز استعمالها من قبل أي شخص آخر.

وهدفت هذه المبادرة إلى تحسين ظروف العمل الميداني، والحد من الإخلالات التي تمس حقوق الصحفيين/ات، وتعزيز التغطية الإعلامية المهنية والمستقلة للفعاليات الثقافية باعتبارها خدمة للمصلحة العامة.

ز. أخلاقيات تناول الإعلامي للقضية الفلسطينية:

في ظل العدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني والاستهداف الممنهج للصحفيين في قطاع غزة، انضمت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إلى جهود التضامن مع الصحافة الفلسطينية، مؤكدة أن الدفاع عن الصحفيين الفلسطينيين هو جزء من الدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الشعوب في الوصول إلى المعلومات.

ودعت النقابة المؤسسات الإعلامية التونسية والصحفيين/ات إلى اعتماد تغطية مهنية ومسؤولة للقضية الفلسطينية، تقوم على التثبت من المعلومات، والاستناد إلى المصادر الموثوقة والشهادات الميدانية، وتوثيق الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، بما ينسجم مع أخلاقيات المهنة وحقوق الجمهور في المعرفة.

كما شددت على أن الصحافة المهنية تقتضي الانتصار للحقيقة، وحماية الصحفيين أثناء أداء مهامهم، ورفض استهدافهم باعتباره انتهاكا لحرية الصحافة وللقواعد والقوانين الدولية ذات الصلة.

ح. الاستثمار في تطوير منصة «تونس تتحرى»:

واصلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين الاهتمام بمنصة «تونس تتحرى»، وهي منصة مستقلة وغير ربحية لتدقيق المعلومات أطلقتها النقابة مطلع سنة 2021، بهدف مكافحة المعلومات المضللة وتعزيز الحق في الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة.

وتعمل المنصة على رصد الأخبار والمعلومات المتداولة في وسائل الإعلام والمنصات الرقمية والتحقق منها وفق منهجية مهنية تستند إلى المبادئ الأساسية في تدقيق المعلومات والمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. وقد نشرت المنصة منذ إنطلاقها أكثر من 1500 مادة تدقيقية، إلى جانب مقالات وفيديوهات تفسيرية وسلاسل بودكاست، بما ساهم في تعزيز الثقافة الإعلامية والرقمية ونشر ثقافة التثبت من المعلومات.

كما واصلت المنصة الاستثمار في بناء القدرات من خلال تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية وورشات العمل في مجال تدقيق المعلومات، استهدفت طلبة الجامعات والصحفيين ومختلف مكونات المجتمع المدني، ومكنت المشاركين من تطوير مهارات التحقق من المعلومات، وتعزيز التفكير النقدي، والتعرف على الأدوات والمنهجيات اللازمة لرصد الأخبار الزائفة والتصدي لها.

وتلتزم «تونس تتحرى» في عملها بالمنهجية المعتمدة من قبل الشبكة الدولية لتدقيق المعلومات (IFCN)، وتسعى إلى الحصول على اعتمادها والانضمام إلى عضويتها. كما تعد عضوا في الشبكة العربية لمدققي المعلومات التابعة لشبكة «أريج»، وعضوا في الشبكة الإفريقية لتدقيق المعلومات، إلى جانب تطويرها شراكات تعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجالات الصحافة وتدقيق المعلومات والتربية الإعلامية.

وفي إطار توسيع نطاق وصولها إلى الجمهور، واصل فريق المنصة تقديم فقرات أسبوعية قارة في عدد من الإذاعات، من بينها الإذاعة الوطنية، والإذاعة الثقافية، وراديو أمل، وراديو صفاقس، وراديو السيدة، بهدف تقديم معلومات موثوقة ودقيقة ومساعدة الجمهور على التثبت من الأخبار والمعلومات المتداولة.

كما أبرمت المنصة اتفاقية شراكة مع مؤسسة كونراد أديناور – مكتب تونس، مكّنت فريقها من إعداد دليل بعنوان «تدقيق المعلومات العلمية»، موجه إلى مدقي المعلومات والصحفيين والطلبة والباحثين والمواطنين، بهدف تطوير مهارات التحقق من المعلومات العلمية ومواجهة انتشار المعلومات المضللة في المجالات العلمية والصحية والبيئية.

وبذلك، شكلت أخلاقيات المهنة والتعديل الذاتي، خلال السنوات الثلاث، أحد المحاور المستمرة في عمل النقابة، ليس فقط من خلال التذكير بالقواعد المهنية، وإنما أيضا عبر إنتاج الأدوات المرجعية، وتطوير آليات الرصد، ودعم تدقيق المعلومات، ومرافقة الصحفيين/ات في التغطيات ذات الحساسية الخاصة، بما يعزز جودة المحتوى الإعلامي واستقلاليته ومسؤوليته تجاه الجمهور.

دعم القضية الفلسطينية

تزامنت الفترة النيابية للمكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين التي يشملها التقرير مع استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، وما رافقه من استهداف ممنهج للصحفيين والصحفيات، ومحاولات حجب الحقيقة والتعتيم على الجرائم المرتكبة بحق المدنيين.

وانطلاقاً من التزامها المبدئي بدعم الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة، اعتبرت النقابة القضية الفلسطينية قضية تحرر وحقوق إنسان، وفي الآن ذاته قضية مرتبطة بشكل مباشر بحرية الصحافة وحق الشعوب في الوصول إلى الحقيقة والمعلومة. وانخرطت، بصفة فردية أو في إطار عضويتها في اللجنة الوطنية لدعم المقاومة في فلسطين، في الحراك المدني والشعبي المساند للشعب الفلسطيني بمختلف أشكاله، من مظاهرات ومسيرات ووقفات وحملات مقاطعة اقتصادية ومبادرات لفصح الانتهاكات والتضليل الإعلامي.

كما واصلت النقابة تنسيقها مع شركائها في الاتحاد العربي للصحفيين والاتحاد الدولي للصحفيين، بهدف دعم الشعب الفلسطيني والصحفيين الفلسطينيين بمختلف الوسائل الممكنة، وتعزيز الحضور المهني والنقابي للقضية الفلسطينية على المستويين العربي والدولي.

أ. رصد وتوثيق الاعتداءات على الصحفيين الفلسطينيين وحرية الصحافة:

عملت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، من خلال وحدة الرصد، على متابعة وتوثيق الانتهاكات التي طالت الصحفيين والصحفيات والمصورين/ات الصحفيين/ات الفلسطينيين خلال العدوان، ولا سيما جرائم القتل والاستهداف والاعتقال التعسفي والمضايقات والاعتداءات المختلفة التي تعرضوا لها أثناء أداء مهامهم.

واندرج هذا العمل في إطار معاضدة جهود نقابة الصحفيين الفلسطينيين، والدفاع عن حق الصحفيين في الحياة والسلامة الجسدية والنفسية، وحقوقهم في ممارسة مهنتهم بحرية واستقلالية، فضلاً عن توثيق الانتهاكات التي تمس حرية الصحافة وتتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني.

وقد واصلت النقابة إصدار البيانات والمواقف التي تدين استهداف الصحفيين الفلسطينيين، وتطالب بحمايتهم ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضدهم، باعتبار أن استهداف الصحفيين يمثل اعتداء مباشراً على حرية الصحافة وحق الجمهور العالمي في معرفة الحقيقة.

ب. رصد التضليل الإعلامي حول القضية الفلسطينية:

عزّزت النقابة جهود الرصد الميداني للانتهاكات بعمل على رصد التضليل الإعلامي المرتبط بالحرب على قطاع غزة، وذلك من خلال وحدة التحري في الأخبار المضللة.

وفي هذا الإطار، عملت الوحدة على إعداد مجموعة من التقارير حول التعاطي الإعلامي الغربي والأمريكي، وكذلك محتوى شبكات التواصل الاجتماعي، مع الحرب الصهيونية على قطاع غزة، ورصدت أنماط التضليل التي رافقت العدوان واستهدفت التأثير في الرأي العام وحجب الحقائق المتعلقة بما يجري على الأرض.

ويندرج هذا العمل ضمن التزام النقابة بأخلاقيات المهنة وحقوق الجمهور في الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة، وتعزيز قدرة الصحفيين والجمهور على التثبت من المعلومات ومواجهة الأخبار الزائفة والمضللة.

ج. توحيد موقف هيكل المهنة والعمل الجماعي نصرة للقضية الفلسطينية:

حرصت النقابة على توسيع دائرة العمل النقابي والمهني المساند للقضية الفلسطينية، ودعت مختلف هيكل قطاع الإعلام إلى تنسيق مواقفها والعمل المشترك.

وفي هذا الإطار، عقدت النقابة يوم **الخميس 2 نوفمبر 2023** اجتماعا ضم ممثلين عن هيكل المهنة، من بينها:

- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين؛
- الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري؛
- مجلس الصحافة؛
- النقابة العامة للإعلام بالاتحاد العام التونسي للشغل؛
- الغرفة النقابية لأصحاب التلفزيونات الخاصة؛
- الاتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي؛
- جمعية دعم مجلس الصحافة؛
- الجامعة التونسية لمديري الصحف.

وتداول المشاركون في الاجتماع في تداعيات الحرب الصهيونية على قطاع غزة، وفي سبل بلورة موقف مهني موحد إزاء القضية الفلسطينية، وآليات دعم الشعب الفلسطيني، فضلا عن طبيعة التعاطي الإعلامي مع الحرب والالتزامات المهنية والأخلاقية التي تفرضها تغطية هذا الملف.

د. استقبال الصحفي الفلسطيني وائل الدحدوح ودعم الصحافة الفلسطينية:

في إطار إسناد الصحفيين الفلسطينيين وإيصال صوتهم إلى الرأي العام التونسي، دعت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين خلال **ماي 2024** الصحفي الفلسطيني ومراسل قناة الجزيرة في غزة وائل الدحدوح إلى زيارة تونس.

ومكّنته النقابة خلال هذه الزيارة من عدد من اللقاءات، بما أتاح نقل رسالة الصحفيين الفلسطينيين حول ما يتعرضون له في قطاع غزة، وتسليط الضوء على طبيعة العدوان وما يواجهه الصحفيون أثناء أداء مهامهم، ودور الصحافة في نقل الحقيقة وتوثيق ما يجري على الأرض.

هـ. تنظيم الندوات الصحفية والأنشطة التضامنية دعماً للقضية الفلسطينية وحرية الصحافة:

واصلت النقابة خلال الفترة المشمولة بالتقرير جعل مقرها وفضاءاتها المهنية منبرا لدعم القضية الفلسطينية والدفاع عن الصحافة الفلسطينية، من خلال تنظيم واستضافة عدد من الندوات والأنشطة التضامنية.

وفي هذا الإطار، استضافت النقابة ندوة صحفية للدكتور **مصطفى البرغوثي**، رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية، تناول خلالها آخر تطورات القضية الفلسطينية ودور المقاومة الشعبية في مواجهة العدوان، بما ساهم في تعزيز حضور القضية الفلسطينية في النقاش الإعلامي والحقوقى داخل تونس.

كما أحييت النقابة **اليوم العالمي لحرية الصحافة**، الموافق **3 ماي 2025**، بتنظيم وقفة تضامنية مع الصحفيين التونسيين المسجونين ومع شهداء الصحافة الفلسطينية، مؤكدة أن الدفاع عن حرية الصحافة لا ينفصل عن الدفاع عن الصحفيين الفلسطينيين الذين يواصلون نقل الحقيقة في ظروف بالغة الخطورة.

ومثلت هذه الأنشطة مناسبة لتجديد التزام النقابة المهني والإنساني بمساندة الصحافة الفلسطينية، والدفاع عن حق الصحفيين الفلسطينيين في أداء رسالتهم بحرية واستقلال.

و. إدانة اغتالات الصحفيين الفلسطينيين والمطالبة بمحاسبة مرتكبي الجرائم:

شكل الدفاع عن حياة الصحفيين الفلسطينيين وسلامتهم، والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن استهدافهم، أحد أبرز محاور مواقف النقابة خلال السنوات الثلاث.

وفي هذا الإطار، أدانت النقابة اعتقال الصحفي الفلسطيني **ناصر اللحام**، مدير مكتب قناة الميادين في فلسطين ورئيس تحرير وكالة «معا»، معتبرة أن اعتقاله يمثل اعتداء على حرية الصحافة ومحاولة لإسكات الأصوات التي توثق ما يجري، وطالبت بالإفراج عنه وعن جميع الصحفيين الفلسطينيين المعتقلين، كما دعت المنظمات الدولية إلى توفير الحماية اللازمة لهم وضمان حقهم في ممارسة مهنتهم بحرية واستقلالية.

كما نددت باغتيال الصحفيين **سليمان حجاج** و**إسماعيل بدح** و**وسمير الرفاعي** إثر استهدافهم قرب مستشفى المعمداني بمدينة غزة، معتبرة أن استهداف الصحفيين يمثل سياسة ممنهجة ترمي إلى حجب الحقيقة ومنع توثيق الجرائم المرتكبة بحق المدنيين.

وتواصل هذا الموقف بإصدار بيان إثر اغتيال الصحفي **أنس الشريف** وعدد من زملائه من طاقم قناة الجزيرة، وهم **محمد قريقع** و**إبراهيم ظاهر** و**مؤمن عليوة** و**سائق الطاقم محمد نوفل**، حيث اعتبرت النقابة الجريمة من أخطر موجات استهداف الصحفيين، وطالبت بفتح تحقيقات دولية مستقلة ومحاسبة المسؤولين عنها، مؤكدة أن استهداف الصحفيين الفلسطينيين يمثل اعتداء مباشرا على حرية الصحافة وحق العالم في معرفة الحقيقة.

ز. مناهضة التعقيم الإعلامي والانتخراط في الحملات الدولية لنصرة الصحافة الفلسطينية:

أكدت النقابة في مواقفها أن استهداف الصحفيين الفلسطينيين تزامن مع سياسة ممنهجة للتعقيم الإعلامي، من خلال منع الصحفيين الدوليين من دخول قطاع غزة، بما حرم الرأي العام العالمي من الوصول إلى مصادر مستقلة للمعلومات، ووضع الصحفيين الفلسطينيين أمام مسؤولية نقل الحقيقة في ظروف شديدة الخطورة.

واعتبرت النقابة أن منع الصحفيين من الوصول إلى القطاع يمثل اعتداء على الحق في الوصول إلى المعلومات وحرية الصحافة، ودعت إلى رفع القيود المفروضة على الإعلام الدولي وتأمين وصول الصحفيين إلى غزة.

كما انضمت النقابة إلى الحملة الإعلامية العالمية التي أطلقها الاتحاد الدولي للصحفيين دعماً للصحافة الفلسطينية، ودعت المؤسسات الإعلامية التونسية إلى تكثيف تغطيتها للانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الصحفيين الفلسطينيين، وإنتاج مضامين توثق معاناتهم، واستضافة الصحفيين الفلسطينيين والخبراء الحقوقيين، والمشاركة في حملات التضامن الرقمي، بما يعزز حضور الرواية الفلسطينية في الإعلام التونسي والدولي.

ح. مناهضة التطبيع الإعلامي والدفاع عن أخلاقيات المهنة:

انطلاقاً من التزامها بأخلاقيات العمل الصحفي وبالمبادئ التي تحكم الممارسة المهنية، شددت النقابة على أن المهنة الصحفية لا تعني التعامل مع جرائم الحرب بمنطق المساواة بين المعتدي والضحية، وإنما تقتضي الالتزام بالحقيقة وحقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات.

وفي هذا الإطار، أصدرت النقابة بياناً أدانت فيه إجراء حوار إعلامي مع أحد مسؤولي حكومة الاحتلال، معتبرة أن منح منابر إعلامية لرموز الاحتلال يمكن أن يمثل شكلاً من أشكال التبييض الإعلامي لجرائم الحرب ويتعارض مع أخلاقيات المهنة والموقف الوطني التونسي الراض للتطبيع.

كما دعت الصحفيين التونسيين إلى الامتناع عن إجراء مقابلات مع مسؤولي الاحتلال، والالتزام بمواثيق الشرف الصحفي، ودعم الرواية الفلسطينية ورفض أشكال التطبيع الإعلامي، بما يحافظ على استقلالية المهنة وانحيازها إلى قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

ط. من المساندة إلى المشاركة الميدانية: تطوع ياسين القايد ضمن أسطول الصمود:

لم يقتصر دعم النقابة للقضية الفلسطينية على البيانات والمواقف والأنشطة التضامنية، بل تطور إلى مشاركة ميدانية مباشرة، حيث تطوع عضو المكتب التنفيذي للنقابة والمصور الصحفي ياسين القايد للمشاركة ضمن أسطول الصمود العالمي ممثلاً للنقابة، إلى جانب عدد من الصحفيين التونسيين.

وجاءت هذه المشاركة بهدف توثيق مسار الأسطول وكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وتجسيدا عمليا لالتزام النقابة بالدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الشعوب في نقل الحقيقة والوصول إلى المعلومات.

كما واصلت النقابة الدفاع عن ياسين القايدي إثر تعرضه للاعتقال والاعتداء داخل معتقلات الاحتلال، معتبرة أن استهدافه يندرج ضمن سياق أوسع لاستهداف الصحفيين وكل من يعمل على نقل الحقيقة إلى العالم.

ي. تعزيز الشراكة النقابية العربية والدولية دعما للصحفيين الفلسطينيين:

حرصت النقابة طوال الفترة المشمولة بالتقرير على توظيف علاقاتها وشراكاتها النقابية العربية والدولية في دعم القضية الفلسطينية والصحفيين الفلسطينيين، من خلال التواصل المستمر مع الاتحاد العربي للصحفيين والاتحاد الدولي للصحفيين، والتنسيق في المواقف والحملات والأنشطة التضامنية.

وقد مثل هذا المسار امتدادا للدور الذي تضطلع به النقابة في الدفاع عن حرية الصحافة على المستوى الدولي، وفي تحويل التضامن مع الصحفيين الفلسطينيين من مواقف رمزية إلى عمل نقابي ومهني متواصل، يهدف إلى حمايتهم، ومساءلة المسؤولين عن استهدافهم، ورفع التعتيم عن واقع الصحافة الفلسطينية.

وبذلك، شكّل دعم القضية الفلسطينية خلال السنوات الثلاث مسارا متكاملا في عمل النقابة، جمع بين الحضور المدني والشعبي، والرصد والتوثيق، والدعم النقابي والمهني، ومواجهة التضليل والتعتيم الإعلامي، والدفاع عن الصحفيين الفلسطينيين، إلى جانب الانخراط في الحملات الدولية والمبادرات الميدانية. كما كرست النقابة من خلال هذا المسار قناعتها بأن الدفاع عن القضية الفلسطينية والحقوق في معرفة الحقيقة يرتبطان بشكل وثيق بالدفاع عن حرية الصحافة واستقلاليتها وحقوق الصحفيين في ممارسة مهنتهم بأمان وحرية.

الحضور الإقليمي والدولي: ترسيخ المكانة وتعزيز التأثير النقابي

واصلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين خلال الفترة الممتدة التي يعكسها التقرير تعزيز حضورها على المستويين الإقليمي والدولي، بما يعكس مكانتها كهيكل نقابي ومهني فاعل في الدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين واستقلالية العمل النقابي. ولم يقتصر هذا الحضور على المشاركة في الفعاليات والاجتماعات الدولية، بل تطور تدريجيا نحو الانخراط في النقاشات والمبادرات المشتركة، وبناء التحالفات، وحشد التضامن الدولي لفائدة الصحفيين التونسيين والعرب والأفارقة، إلى جانب نقل قضايا المهنة وتحدياتها إلى الفضاءين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، اعتمدت النقابة "الدبلوماسية النقابية الفاعلة" كأحد روافد عملها، من خلال توثيق علاقاتها بالاتحادات والنقابات الصحفية العربية والدولية، وتبادل الخبرات والمواقف، والمشاركة في الحملات الدولية المتعلقة بحرية الصحافة وسلامة الصحفيين والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في القطاع. كما ساهم هذا الحضور في تعزيز التضامن الدولي مع الصحفيين التونسيين، خاصة في ظل تصاعد الملاحقات القضائية والقيود المفروضة على حرية العمل الصحفي، وفي المقابل في دعم قضايا الصحفيين في المنطقة العربية وإفريقيا.

وتزامن ذلك مع مشاركة النقابة في النقاشات الدولية المتصلة بالتحوّلات التي يشهدها قطاع الإعلام، وخاصة تأثير التطور الرقمي والذكاء الاصطناعي على المهنة، وتغير نماذج الأعمال، ومستقبل العمل الصحفي، فضلا عن التحديات المرتبطة بالسلامة المهنية والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الإعلامية والصحفيين. وقد حرصت النقابة، من خلال هذه المشاركات، على تقديم رؤيتها ومقترحاتها انطلاقا من واقع الصحافة التونسية والتحديات التي تواجهها المهنة في بلدان الجنوب.

وشكّل المؤتمر المنوي للاتحاد الدولي للصحفيين، المنعقد في باريس في ماي 2026، محطة بارزة في مسار الحضور الدولي للنقابة، حيث شارك وفد عن النقابة في أشغال المؤتمر والنقاشات المتعلقة بالبرنامج الاستراتيجي للاتحاد، وحرية الصحافة، وسلامة الصحفيين، والحقوق النقابية، والتحوّلات التي تفرضها الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي على مستقبل المهنة. كما مثّل المؤتمر مناسبة لإبراز واقع حرية الصحافة في تونس والتحديات التي يواجهها الصحفيون التونسيون، وتعزيز التواصل مع الهياكل النقابية الصحفية من مختلف أنحاء العالم.

وتوجّه هذا المسار بانتخاب نقيب الصحفيين التونسيين زياد دبار نائبا لرئيس الاتحاد الدولي للصحفيين، في محطة تعكس المكانة التي أصبحت تحظى بها النقابة داخل الحركة النقابية الصحفية الدولية، وتقديرًا لتجربتها ومساهماتها في الدفاع عن حقوق الصحفيين وحرية الصحافة. كما يفتح هذا الانتخاب مجالا أوسع للنقابة للمساهمة في صياغة المواقف والسياسات النقابية على المستوى الدولي، والدفاع عن قضايا الصحفيين في المنطقة العربية وإفريقيا، والمشاركة بصورة أكبر في تحديد أولويات الحركة النقابية الصحفية العالمية.

وبذلك، تطور الحضور الإقليمي والدولي للنقابة خلال هذه الفترة من مجرد التمثيل والمشاركة في الفعاليات إلى **حضور قائم على التأثير والشراسة وحشد التضامن**، بما جعل العلاقات الدولية رافدا للعمل النقابي الوطني وأداة للدفاع عن الصحفيين، وتوسيع دائرة التضامن معهم، والاستفادة من التجارب الدولية، وإيصال صوت الصحافة التونسية إلى مختلف المحافل الإقليمية والدولية. ويشكّل انتخاب نقيب الصحفيين التونسيين في قيادة إحدى أهم الهياكل النقابية الصحفية الدولية تنويعا لهذا المسار وتعزيزا لموقع النقابة داخل الحركة النقابية الصحفية العالمية.

خاتمة

وإذ يضع المكتب التنفيذي بين أيدي المؤتمر حصيلة ثلاث سنوات من العمل النقابي، فإنه يستحضر هذه التجربة بما حملته من مسؤوليات وتحديات ونضالات، وما تطلبت من صمود وثبات في الدفاع عن الصحفيات والصحفيين، وعن حرية الصحافة واستقلالية القطاع، وعن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. ولم تكن السنوات التي يغطيها هذا التقرير سهلة، فقد تزامنت مع ظرف سياسي ومهني شديد التعقيد، اتسم بتراجع مؤسسات الحوار الاجتماعي، وإضعاف آليات المفاوضة الجماعية، وتصاعد الضغوط والملاحقات الأمنية والقضائية التي استهدفت الصحفيين والصحفيات والمؤسسات الإعلامية، فضلا عن تزايد الصعوبات الاقتصادية التي عمقت هشاشة عدد من المؤسسات وأثرت بصورة مباشرة في الأوضاع المهنية والاجتماعية للعاملين فيها.

وفي هذا السياق، لم تتعامل النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها ملفا منفصلا عن حرية الصحافة، بل اعتبرت أن الدفاع عن حرية الصحفي واستقلاليتهم يبدأ أيضا من الدفاع عن شروط عمله وكرامته واستقراره المهني. ولذلك انخرط المكتب التنفيذي، خلال هذه العهدة، في مختلف الملفات التي مست الأجور وشروط العمل والتغطية الاجتماعية والحقوق المهنية، كما واصل الدفاع عن الاتفاقيات والمكتسبات المهنية وعن حق الصحفيين والصحفيات في التفاوض الجماعي. وكان هذا الدفاع يكتسب أهمية أكبر في ظرف تراجعت فيه آليات الحوار الاجتماعي، بما جعل تحصيل الحقوق أو المحافظة عليها أكثر صعوبة، وحول العديد من المطالب المهنية والاجتماعية إلى معارك تتطلب المتابعة والتفاوض والضغط النقابي المتواصل.

لقد حمل هذا المكتب التنفيذي الأمانة التي عهد بها إليه الصحفيون والصحفيات، وخاض إلى جانبهم مختلف المعارك دفاعا عن الحقوق والحريات والكرامة المهنية. وكانت النقابة في كل محطة صوتا للصحفيين والصحفيات، وسندا لهم في مواجهة الملاحقات والضغوط، ومدافعة عن المؤسسات الإعلامية وعن حق المجتمع في إعلام حر ومستقل وتعددي. وفي الوقت نفسه، لم تغفل أن استقلالية الصحفي لا تُقاس فقط بقدرته على ممارسة عمله دون تدخل أو تضيق، وإنما ترتبط أيضا بقدرته على العمل في ظروف تحفظ كرامته وتضمن حقوقه المهنية والاجتماعية.

وقد أظهرت هذه السنوات بوضوح أن تراجع المفاوضة الجماعية لا ينعكس فقط على العلاقة بين النقابات والسلطة وأصحاب العمل، وإنما يضاعف إحدى أهم الأدوات الجماعية التي تمكن الصحفيين من الدفاع عن مصالحهم، فالمفاوضة الجماعية هي الإطار الذي تُطرح داخله مسائل الأجور والتصنيف والترقيات وظروف العمل والحماية الاجتماعية وسائر الحقوق المهنية، وهي في الوقت نفسه آلية لتحقيق قدر من التوازن داخل علاقة العمل. لذلك كان الدفاع عنها، خلال هذه العهدة، دفاعا عن مبدأ أساسي في العمل النقابي وعن حق الصحفيين في أن يكونوا طرفا في تحديد شروطهم المهنية والاجتماعية، لا مجرد متلقين لقرارات تُتخذ خارج إطار التفاوض.

وفي ظل الصعوبات التي عرفها القطاع، لم تكن المعارك الاجتماعية منفصلة عن المعارك المتعلقة بالمؤسسات الإعلامية. فقد وجد الصحفيون والصحفيات أنفسهم في عدد من الحالات أمام هشاشة اقتصادية للمؤسسات، وتأخر في الأجور أو صعوبات في ضمان الحقوق الاجتماعية، وتراجع في الاستقرار المهني، وهي أوضاع جعلت النقابة مطالبة بالتدخل على أكثر من مستوى: حماية الصحفي،

ومتابعة وضع المؤسسة، والدفاع عن احترام الالتزامات المهنية والاجتماعية، ومحاولة إيجاد حلول عبر التفاوض كلما كان ذلك ممكنا، مع اعتماد أشكال التحرك النقابي عندما تعذر الوصول إلى حلول. ولم يكن عمل المكتب التنفيذي خلال هذه الفترة محصورا في إدارة الأزمات، بل شمل أيضا متابعة الملفات القطاعية والتدخل لدى مختلف الجهات المعنية، والدفاع عن تطبيق الاتفاقيات والحقوق المكتسبة، ومساندة الصحفيات في المؤسسات المختلفة. وقد تطلب ذلك عملا يوميا غالبا ما كان بعيدا عن الأضواء، لكنه شكل جزء أساسيا من وظيفة النقابة في حماية منظورها وفي منع تحول الصعوبات الاقتصادية للمؤسسات إلى تحميل الصحفيين كلفة الأزمات.

وما تحقق خلال هذه السنوات لم يكن ثمرة عمل المكتب التنفيذي بمفرده، بل نتيجة نضالات جماعية شاركت فيها مختلف هياكل النقابة والصحفيات والصحفيون وكل القوى التي أمنت بأن حرية الصحافة قضية مجتمعة، وأن الدفاع عن الصحفي لا ينفصل عن الدفاع عن حقه في العمل الكريم والأجر العادل والحماية الاجتماعية والاستقرار المهني. كما أن ما لم يتحقق، أو ما تعثر تحقيقه، لا يمكن فصله عن طبيعة الظرف العام الذي اتسم بتراجع الحوار الاجتماعي وبصعوبة فتح مفاوضات حقيقية حول عدد من الملفات المهنية والاجتماعية.

لقد كانت هذه العهدة، في جانب كبير منها، عهدة دفاع عن المكتسبات بقدر ما كانت عهدة انتزاع للحقوق. وفي مواجهة واقع اتسم بتضييق هامش التفاوض، كان الحفاظ على الحقوق القائمة في حد ذاته معركة نقابية، خصوصا في قطاع يعيش منذ سنوات تحولات اقتصادية عميقة وتغيرا في نماذج العمل ومصادر التمويل والتشغيل. ولذلك فإن تقييم التجربة لا ينبغي أن ينحصر في عدد التحركات أو البيانات أو الملفات التي تمت متابعتها، وإنما يجب أن ينظر أيضا إلى ما تمكنت النقابة من حمايته، وإلى قدرتها على الحضور إلى جانب الصحفيين في لحظات النزاع أو التهديد أو فقدان الحقوق، وعلى إبقاء المسألة المهنية والاجتماعية في صلب النقاش حول مستقبل القطاع.

كما أن قوة النقابة خلال هذه الفترة لم تكن تقاس فقط بقدرتها على إصدار المواقف، وإنما بقدرتها على تحويل مطالب الصحفيين إلى قضايا نقابية جماعية، وعلى الوقوف إلى جانب كل من يتعرض للظلم، والدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية، وعن المؤسسات الإعلامية وعن حق المجتمع في إعلام حر. وقد أكدت التجربة أن وحدة الصف المهني كانت، في كل محطة، عاملا أساسيا في مواجهة الضغوط، وأن تشتت المطالب أو التعامل معها باعتبارها قضايا فردية يضعف القدرة على التفاوض وانتزاع الحقوق.

وإذا كانت هذه العهدة تنتهي مع انعقاد المؤتمر وانتخاب مكتب تنفيذي جديد، فإن ما يضعه المكتب المنتهية عهده بين أيدي المؤتمر ليس فقط جردا للتحركات والأنشطة، وإنما تجربة نقابية كاملة بما حملته من نجاحات وصعوبات، ومن مكاسب وتعثرات، ومن معارك سياسية ومهنية واجتماعية. وهي تجربة أظهرت أن الدفاع عن حرية الصحافة لا يمكن فصله عن الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، وأن استقلالية القطاع لا تكتمل دون استقلال الصحفي مهنيا وماديا، وأن المفاوضة الجماعية ليست تفصيلا إجرائيا وإنما إحدى الركائز الأساسية لحماية الحقوق الجماعية.

وإذ يغادر هذا المكتب التنفيذي مسؤولياته، فإنه يفعل ذلك وهو متمسك بإيمانه العميق بالعمل النقابي، ومعتز بما بذله من جهد دفاعا عن أهل القطاع، ومدركا في الوقت نفسه لحجم ما واجهه من صعوبات وما بقي من ملفات مفتوحة. ويضع تجربته بين أيدي المؤتمر بكل ما لها وما عليها، وبكل ما تحقق وما تعذر تحقيقه، إيمانا بأن العمل النقابي لا يبنى على تقديم صورة مكتملة أو خالية من النقائص، وإنما على

التراكم، وعلى استخلاص الدروس، وعلى الاعتراف بما نجح وما لم ينجح، وعلى اعتبار كل عهدة حلقة في مسار نقابي يتجاوز الأشخاص والمكاتب، فالمكاتب تتعاقب، لكن النقابة تبقى، والأمانة تنتقل، والمعركة تستمر، وما يجمع الصحفيين والصحفيات أكبر من كل اختلاف. لقد كانت هذه العهدة جزء من هذا المسار، بما حملته من دفاع عن حرية الصحافة، وعن استقلالية المهنة، وعن الكرامة المهنية، وعن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعن حق الصحفيين والصحفيات في أن يكون لهم صوت جماعي وفي أن يكون التفاوض الجماعي أداة حقيقية لحماية حقوقهم ومكتسباتهم

ومن هذا المنطلق، يضع المكتب التنفيذي المنتهية عهده تجربته ونضالاته ومكاسبه وما راكمه من دروس بين أيدي المكتب التنفيذي الذي سينتخبه المؤتمر، مؤكدا أن اختلاف الأشخاص وتغير المسؤوليات لا ينبغي أن يغيّر ثوابت النقابة ولا وجهتها. فالمكاتب تتعاقب، لكن النقابة تبقى، والأمانة تنتقل، والمعركة تستمر، وما يجمع الصحفيين/ات أكبر من كل اختلاف.

وإذ يغادر هذا المكتب التنفيذي مسؤولياته، فإنه يفعل ذلك وهو متمسك بإيمانه العميق بالعمل النقابي وبقدرته على التغيير، ومعتز بما بذله من جهد دفاعا عن أهل القطاع، ومؤمن بأن ما تحقق، رغم صعوبته، لم يكن ليكون ممكنا دون تضحيات الصحفيين/ات وصمودهم/ن والتفافهم/ن حول نقابتهم/ن. كما يدعو المكتب القادم إلى مواصلة الطريق، وتطوير أدوات النضال، وتجديد الخطاب والمقاربات، والانفتاح على الأجيال الجديدة من الصحفيين/ات، وتوسيع دائرة المشاركة، وتعزيز وحدة الصف النقابي والمهني.

فلنتواصل المسيرة، ولنتجدد العهدة، ولتبقى النقابة بيتا جامعا لكل الصحفيين/ات، وسندا لكل من يدافع عن الحقيقة، وحصنا لحرية الصحافة وكرامة أهل المهنة.